المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقارير إيران

رقم 1 – 2023

الإسكان وإدارة المياه والتنمية الريفية في إيران

وحدة الدراسات الإيرانية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقارير إيران

رقم 1 – 2023

الإسكان وإدارة المياه والتنمية الريفية في إيران

وحدة الدراسات الإيرانية

الإسكان وإدارة المياه والتنمية الريفية في إيران

سلسلة: تقارير إيران

رقم 1 – 2023

وحدة الدراسات الإيرانية

تركّز وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التي تأسست في عام 2020، على سياسات إيران الداخلية والعلاقات الخارجية، بخاصةٍ علاقاتها بالبلدان العربية. وتعتمد الوحدة على شبكة واسعة من الباحثين المتخصصين في الشأن الإيراني والخبراء، وتستعرض تقارير إيران مجموعة من الدراسات تنشرها الوحدة، وتتناول مواضيع مختلفة عن إيران من خلال أبحاث يقدّمها متخصصون في الشأن الإيراني من مختلف أرجاء العالم.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

نظرة عامة متعلقة بالتحديات التي تواجهها إيران في التنمية والإسكان والمياه 6

حميدة درزادة

تحديات سياسة الإسكان في إيران 10

بويا علاء الديني

مبادرات الإسكان في السنوات الأولى بعد الثورة 11

خطة الإسكان الشاملة وخطة مهر للإسكان 12

سياسات الإسكان الراهنة 12

اتجاهات الإسكان 13

تحديات سياسات الإسكان 14

المراجع 15

الإدارة المستقبلية للمياه في المناطق الحضرية في إيران: التعلم من الماضي 16

معصومة ميرصفا

نظام ملائم لتغير المناخ يركز على الطبيعة 20

دور متعدد الأبعاد للبنية التحتية للمياه في المدن 20

الممارسات المجتمعية مقابل المشاريع الحكومية الضخمة 21

ضرورة التحول في نموذج إدارة المياه في المناطق الحضرية 22

الإصلاح الريفي في إيران الحديثة 23

علي شكوري

التحولات الريفية قبل ثورة 1979 24

الإصلاحات الريفية في حقبة ما بعد الثورة 25

نتائج السياسة وتحديات التنمية 26

عملية تنظيم المشاريع في المناطق الريفية بوصفها مشروعًا نيوليبراليًا: إيران نموذجًا 29

حسن شاهراكي

التنمية وما بعد التنمية والنيوليبرالية 30

مفهوم القرية وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية في حقبة ما بعد التنمية 31

تاريخ التنمية في إيران وبداية دورة عمليات تنظيم المشاريع ضمن النظام الاقتصادي 33

ريادة الأعمال والنتيجة المبكّرة للتنمية غير المتكافئة 35

الطريق إلى الخلاص: الانتقال إلى الرخاء الريفي 36

نظـرة عامـة متعلقـة بالتحديـات التـي تواجهها إيران في التنمية والإسـكان والمياه

حميدة درزادة

باحثة ومنسقة وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عملت مترجمةً ومساعدة بحثية لمشروع "الأخلاقيات الحيوية الإسلامية" في جامعة جورجتاون – قطر. وعملت مستشارة لمشروع "رباعيات" في متحف قطر، وقد أجرت بحوثًا حول التركيبة السكانية والتطورات الاجتماعية والتاريخية والبيئية والاقتصادية في دولة قطر. تركز اهتماماتها البحثية على المجتمعات البلوشية في الخليج، إضافة إلى قضايا المواطنة والانتماء والاندماج والتنقل.

منذ أواخر الثمانينيات، ومع إطلاق خطة التنمية الخمسية الأولى لما بعد الثورة (1989–1993)، منحت إيران الأولويّة لتوفير مساكن ميسورة التكلفة والحصول على المياه الكافية والتنمية الريفية[1]. غير أنّ نجاح خطط التنمية كان محدودًا بسبب تحدّيات السياسة الداخلية والخارجية؛ مثل الفساد، وسوء الإدارة، والعقوبات الدولية الشاملة، والنموّ الاقتصادي المنخفض، ومعدّلات التضخّم المرتفعة الثابتة. لقد كشفت إيران مؤخرًا عن خطة التنمية الوطنية السابعة. وتركّز هذه الخطة أساسًا على تحقيق التقدم الاقتصادي الذي يشكّل تحدّيًا مهمًّا بالنسبة إلى إيران؛ نظرًا إلى تأثيره في القطاعات الأخرى وفي مستويات معيشة المواطنين. وتشمل بعض القضايا الاقتصادية الرئيسة التي تناولتها خطة التنمية الوطنية السابعة (2023-2027) مسائل تتعلّق بالميزانية وسوق الطاقة والقطاع المصرفي[2].

لم تتمكن حكومة إبراهيم رئيسي من إحراز تقدّمٍ كبيرٍ في الاقتصاد، ومن ثمّ في المؤشرات الاجتماعية للبلاد[3]. ولا يزال قطاع الإسكان يعاني ارتفاعًا في الأسعار، وسط استمرار معدّلات التضخّم المرتفعة في البلاد. أما فيما يتعلّق بسياسات الإسكان، فإن رئيسي اتّبع نهج الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد؛ إذ تعهّد ببناء أربعة ملايين منزل بحلول نهاية ولايته في عام 2025. وقد افتتح، في شباط/ فبراير 2023، 10 آلاف وحدة سكنية في كل من المناطق الريفية والحضرية في إيران، وهو جزء من مشروع مهر السكني الذي أطلقه في عام 2007. وكان هذا المشروع يهدف إلى تأمين مساكن للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض[4]. غير أنّ بناء وحدات سكنية لم يُفضِ إلى حلولٍ طويلة الأمد ترتبط بالقدرة على تحمّل تكلفة السكن.

تعرّضت مشاريع الإسكان الكبيرة في إيران، ولا سيّما مشروع مهر السكني، لموجة انتقاداتٍ واسعة من الخبراء. وبيّنت دراسة استقصائية نوعية، أجريت في عام 2020، أنّ الاستياء الاجتماعي من مشروع مهر السكني يرجع إلى ستّة عوامل، هي: التحديات في البنية التحتية ونقص الموارد وعدم إيلاء احتياجات السكان اهتمامًا كافيًا، فضلًا عن العقبات البيروقراطية والمؤسسية والقضايا المتعلقة بالوضع القانوني للأراضي والمباني ومواقع السكن غير العملية[5]. في الإطار نفسه، أُثيرت قضايا مماثلة في دراسة نوعية أجراها بويا علاء الديني ومريم جمشيدي نسب عن سكّان مدينة باراند التي كانت تُنفّذ فيها مشاريع مهر السكنية. وأظهرت النتائج أنّ موقع الوحدات السكنية التي كانت تقع بعيدًا من ضواحي مدينة طهران أثّر في وصول السكان إلى الخدمات والموارد والفرص الحضرية، ومن ثمّ أثّر في الحق في المدينة[6]. لذلك، انخرطت كل من حكومة رئيسي وأسلافها في إجراء إصلاحات سريعة، بدلًا من اعتماد سياسات تعالج مشكلات سوق الإسكان على المدى الطويل.

يعتمد توفير السكن اللائق أيضًا على توفير المياه، وهي من بين خدمات البنية الأساسية المهمة التي تؤثر في سُبل عيش الناس. وقد تفاقمت مشكلات المياه في إيران على مدى السنوات الأخيرة؛ إذ تعاني نقصًا في إمدادات المياه القادرة على الصمود على نحوٍ مستدام. والأهمّ من ذلك أن إيران لا تملك استراتيجية واضحة للاستجابة إلى طلبها المتزايد على المياه. وقد أدّى سوء إدارة المياه، بسبب التوسّع الحضري السريع والتطوّر، إلى تفاقم انعدام الأمن المائي. ويُعدّ تغيّر المناخ عاملًا مهمًّا للهجرة الداخلية، من الريف إلى المدن؛ ما أفضى إلى اختلال التركيبة السكانية[7]. وأصبحت موجات الجفاف والفيضانات تتكرّر على نطاق واسع على مدى السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى زيادة المظالم الشعبية بشأن عجز الدولة وسوء الإدارة السياسية. وتطرح مسألة الزيادة في عدد سكان المدن أسئلة مهمّة تتعلّق بإدارة المياه والإسكان والتنمية الريفية. ويقدّم هذا العدد من "تقارير إيران"، الذي أعدّه متخصصون مقيمون في إيران، نظرة عامة متعلقة بهذه التحديات الداخلية، فضلًا عن أنه يعرض توصيات مهمة لمواجهة التحديات التي تعترض إيران في مجال السياسات السكانية والتنموية، والمرتبطة بإدارة المياه الحضرية أيضًا.

1 لتقييم خطة التنمية الأولى لإيران، ينظر:

Hooshang Amirahmadi, "Iran's Development: Evaluation and Challenges," *Third World Quarterly*, vol. 17, no. 1 (1996), pp. 123-147.

2 "Seventh National Development Plan Unveiled," *Tehran Times*, 20/5/2023, accessed on 15/8/2023, at: https://bit.ly/3OEuSGt.

3 Nikolay Kozhanov, "Between Development, Growth, and Survival: Iran's Economic Priorities before and under President Raisi," *The Muslim World*, vol. 113, no. 1-2 (2023), pp. 45-60.

4 "Raisi Inaugurates 10,000 Housing Units Across Iran," *Tehran Times*, 5/2/2023, accessed on 15/8/2023, at: https://bit.ly/45nP0m8

5 Saeed Zanganeh Shahraki et al., "Spatial Planning, Urban Governance and the Economic Context: The Case of 'Mehr' Housing Plan, Iran," *Land*, vol. 9, no. 5 (May 2020).

6 Pooya Alaedini & Maryam Jamshidinasab, "Mehr Housing and New Communities' Right to the City: A Case Study of the Parand Project," *Journal of Community Development*, vol. 7, no. 2 (2015), pp. 241-258.

7 Banafsheh Keynoush, "Iran's Growing Climate Migration Crisi," Middle East Institute, 30/1/2023, accessed on 15/8/2023, at: https://bit.ly/3B07NWw

يناقش بويا علاء الديني أهمية الإسكان بالنسبة إلى رفاهية الأسر المعيشية ومبادرات الإسكان الحضري في إيران وسياسات الإسكان، فضلاً عن تحديات سياسية تواجهها حكومة رئيسي. ونظرًا إلى أهمية الإسكان في الدستور، شرّعت إيران مبادرات وقوانين تتعلّق بالإسكان، لتلبية حاجة سكانها المتزايدة. وفي الأيام الأولى التي تلت الثورة، أنشأت العديد من المؤسسات الجديدة لتأمين السكن للفئات المحرومة. وقدّمت الحكومة قروضًا سكنية مدعومة، ونفّذت العديد من المشاريع السكنية وخدماتها، افتقر الكثير منها إلى استراتيجية طويلة الأمد؛ ما أدّى إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدن. يرى علاء الديني أنّ أهداف قطاع الإسكان، التي سلّطت الضوء عليها خطط التنمية الثلاث الأولى، لم تتحقق، وأنها غالبًا ما أدّت إلى ارتفاع في أسعار العقارات وأنشطة المضاربة. وقد اقترحت خطة التنمية الوطنية الرابعة (2005-2009) خطة إسكان شاملة لتوفير مساكن ميسورة التكلفة لسكان الريف والمدن ذوي الدخل المنخفض. وفي ظلّ حكومة أحمدي نجاد (2005-2013)، أطلقت الحكومة خطة مهر السكنية لتوفير أراضٍ عامة مجانية وإعفاءات ضريبية بالنسبة إلى الأسر المحرومة من حيث المستوى المعيشي. أما حكومة الرئيس السابق حسن روحاني، فدعت إلى إحياء خطة الإسكان الشاملة، والتزمت بمواصلة مشاريع الخطة، التي تمّ دعمها أيضًا في خطة التنمية الوطنية السادسة (2016-2021). وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن تملّك المنازل في إيران يستمرّ في الانخفاض، في حين يستمرّ ارتفاع تكاليف السكن، وهو أمرٌ يشير إلى التأثير السلبي للتضخم المرتفع في الأسر ذات الدخل المنخفض. ويقول علاء الديني إنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذه السياسات تفتقر إلى الشمولية والاستدامة، فضلاً عن الإخفاق في ربط الإسكان ببرامج الحدّ من الفقر وبرامج الرعاية الاجتماعية. لذلك، فهو يعتقد أنّ حكومة رئيسي في حاجة إلى إعادة اعتماد خطة الإسكان الشاملة.

من ناحية أخرى، ترى معصومة ميرصفا، في مسألة إدارة المياه في إيران، أنّ النمو السكاني السريع في البلاد قد فرض طلبًا متزايدًا على مواردها المائية؛ ما استوجب تحوّلًا نموذجيًا في إدارة المياه في المناطق الحضرية، وترى أن إدارة المياه في إيران يجب أن تراعي الأهداف البيئية والجمالية والاجتماعية والاقتصادية للمدينة ومواطنيها. ولكن لم تراعِ إدارة المياه في المناطق الحضرية الحالية الممارسات والتقنيات المجتمعية، التي تهدف إلى الحفاظ على المياه والحدّ من هدرها. لقد فشلت أيضًا في منع الكوارث البيئية، وزادت استهلاك المياه. وترى ميرصفا أيضًا أنّ الممارسات التقليدية لا يمكنها الاستجابة للطلب المتزايد على المياه؛ لذلك من المهم أن تُدرس وظائفها وأن تُحدّد للتوصل إلى طريقة جديدة ومرنة ومستدامة بشأن إدارة المياه. وتستعرض الباحثة بعض خصائص الممارسات التقليدية المتعلقة باستخدام المياه على نحوٍ مستدام؛ من أجل الاستجابة للتحديات المتعلّقة بإدارة المياه في المناطق الحضرية اليوم.

أمّا علي شكوري، فهو يقدّم لمحة عامة عن التغيير الذي طرأ على بنية الإدارة الريفية قبل الثورة وسياسات الإصلاح الريفية بعد الثورة، إضافة إلى تحدّيات التنمية. ويرى أنّ العديد من سياسات الإصلاح قبل ثورة 1979 فشلت في تحقيق أهدافها بشأن التخفيف من وطأة الفقر. ولم تمنح سياسات التنمية التي اعتمدتها الحكومة الأولوية إلى القطاع الريفي؛ ما أدّى إلى تعميق التفاوت بين الريف والمدن. لكن حكومة ما بعد الثورة شدّدت على الإصلاحات الريفية لتلبية احتياجات سكان الريف وتحسين مستويات معيشتهم، وقد تجلّى ذلك في قانون الإصلاح الزراعي الذي نصّ على إنشاء مراكز خدمة الريف في عام 1980، هدفها تغيير بنية الإدارة الريفية. وبحسب شكوري أيضًا، كانت هذه المراكز تتّبع السياسة العمودية، ولم تأخذ في الحسبان احتياجات المجتمعات الريفية. ومن الإجراءات الأخرى التي جرى اتخاذها تأسيس منظمة "جهاد البناء" لتوفير خدمات عامة ومشاريع بنية تحتية في المناطق الريفية. وأفضت جهود الحكومة والتنمية الريفية إلى تحسّن ملحوظ في الحياة الريفية فيما يتعلّق بعدة مؤشرات؛ مثل الصحة، والتعليم، والوصول إلى البنية التحتية الحديثة. غير أنّ الباحث يرى أنّ القطاع الريفي قد تعرّض تدريجيًّا للتهميش؛ ما أدّى إلى تعميق التفاوت بين الريف والمدن.

ظهرت ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية بوصفها بديلاً من التنمية الريفية. وفي هذا السياق يناقش حسن شاهراكي هذا المفهوم، ويتفق مع شكوري في قوله إنّ مسار التنمية في إيران قد انحرف عن المناطق الريفية. وقد أثّرت مشاريع التنمية غير المتوازنة والمكثّفة سلبيًّا في المناطق الريفية. وفي هذا السياق أيضًا يستعرض شاهراكي العلاقة بين ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع من جهة، والتنمية من جهةٍ أخرى، ويرى أنّ ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع هي مشروع نيوليبرالي، أدّى إلى تنمية غير متكافئة وتقويضٍ الاقتصاد الإيراني على نحو عامّ. ويقترح شاهراكي مفهوم الازدهار الريفي الذي يراعي مفاهيم من

قبيل التنمية البشرية والاستدامة والصمود في مواجهة تغيّر المناخ. وهذا المفهوم يدمج الأساس العاطفي والأخلاق في الأنشطة الاقتصادية، ويسلّط الضوء على الطبيعة والمجتمع والرفاهية الشاملة.

تسعى الدراسات الأربع إلى توفير حلول سياسية بديلة من التحديات التي يواجهها سكان المناطق الحضرية والريفية في إيران اليوم؛ مثل الإسكان، وإدارة المياه، والتنمية الريفية. وقد جرت الاستجابة لبعض هذه المخاوف في خطة التنمية الوطنية السابعة. لكن يبقى أن نرى ما إذا كانت حكومة رئيسي قادرة على معالجتها، نظرًا إلى أنّ إدارة الأزمة الاقتصادية هي اليوم في مقدمة أولويّاتها.

المراجع

Alaedini, Pooya & Maryam Jamshidinasab. "Mehr Housing and New Communities' Right to the City: A Case Study of the Parand Project." *Journal of Community Development*. vol. 7, no. 2 (2015).

Amirahmadi, Hooshang. "Iran's Development: Evaluation and Challenges." *Third World Quarterly*. vol. 17, no. 1 (1996).

Keynoush, Banafsheh. "Iran's Growing Climate Migration Crisi." Middle East Institute. 30/1/2023. at: https://bit.ly/3B07NWw

Kozhanov, Nikolay. "Between Development, Growth, and Survival: Iran's Economic Priorities before and under President Raisi." *The Muslim World*. vol. 113, no. 1-2 (2023).

Shahraki, Saeed Zanganeh et al. "Spatial Planning, Urban Governance and the Economic Context: The Case of 'Mehr' Housing Plan, Iran." *Land*. vol. 9, no. 5 (May 2020).

تحديات سياسة الإسكان في إيران

بويا علاء الديني

أستاذ مشارك في قسم التنمية والسياسة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة طهران. حاصل على دكتوراه في التخطيط الحضري وتطوير السياسات من جامعة روتجرز بولاية نيوجيرسي في الولايات المتحدة الأميركية، وحاصل على شهادات عليا في الاقتصاد والهندسة. ترتكز اهتماماته البحثية على الدراسات الحضرية والإقليمية، والسياسة الاجتماعية، والتنمية الصناعية والعمالة. من مؤلَّفاته: **السياسة الاجتماعية في إيران: المكونات والمؤسسات الرئيسية** (روتليدج، 2021) [قيد النشر]، و**سياسات الصناعة والتجارة والتوظيف في إيران: نحو أجندة جديدة** (سبرينغر، 2018)، و**خدمات عالية الجودة وتجارب في مجال الضيافة والسياحة** (إميرالد، 2018)، و**الرفاه الاقتصادي وعدم المساواة في إيران: التطورات منذ الثورة** (بالجريف، 2017)، وقد شارك في تأليف كتاب **من المأوى إلى التجديد: ترقية الأحياء الفقيرة وسياسات الإسكان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** (منظمة التنمية العمرانية والتجديد، 2014)، وكتب العديد من الدراسات والمقالات المحكمة وفصول الكتب باللغتين الإنكليزية والفارسية.

يُحدث الإسكان أثرًا ملموسًا في رفاهية الأسر، لأنه يلبي حاجاتها المباشرة للسكن ويؤثر في صحة أفرادها، فضلًا عن حصولها على خدمات اجتماعية متنوعة وتلبية احتياجاتها المالية المستقبلية؛ لكونه ثروة أساسية. وقطاع الإسكان مصدر مهم للوظائف، أيضًا، ويؤثر تضخم أسعاره في الاقتصاد الكلي بطرق ملحوظة. ولأن المساكن ثروة كبيرة، فإن السوق العقارية يمكن أن تصبح ذا أهمية لأنشطة المضاربة والاكتناز، فضلًا عن أنها مصدر لتفاوتات هائلة في الثروة. وقد أضحت مثل تلك الظروف، في منتصف سبعينيات القرن العشرين، سببًا رئيسًا للسخط في إيران، ويمكن القول إنها أثرت في الأحداث التي قادت إلى ثورة 1979 في البلاد. ولذلك، يركز دستور إيران بشدة على حقوق السكن، فقد ورد في المادة 31: "لكل فرد وعائلة إيرانية الحق في الحصول على مسكن يلبي احتياجاتها. ويتعين على الحكومة توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ هذا المبدأ مع إعطاء أولوية لمن هم في أمسّ الحاجة إليه، وخاصة الفلاحين والعمال"[1]. وفي سبيل ذلك، أُطلق في العقود الأربعة الماضية عدد من المبادرات، وسُنّ عدد من التشريعات لتحقيق هذا الهدف، وما أثمر منها فعليًا هو الذي ركز على نحو كبير على ملكية المنازل. ورغم ذلك، ما زالت القدرة منخفضة في إيران على تحمّل تكاليف السكن؛ للشراء أو للإيجار، وكذلك معدلات تملّك مساكن في المناطق الحضرية، في حين تزداد مناطق السكن العشوائي حول المدن. ولذلك، ما زال الإسكان مشكلة كبرى في البلاد، وقد أظهرت ذلك الوعود البارزة في مناظرات الانتخابات الرئاسية لعام 2021.

يسلط هذا التحليل على سياسات الإسكان الرئيسة في إيران ونتائجها منذ عام 1979، وعلى التحديات التي ستواجه الإدارة الحكومية الجديدة في المستقبل القريب[2].

مبادرات الإسكان في السنوات الأولى بعد الثورة

في العقد الأول بعد الثورة، اعتُمدت تشريعات عدة لتقييد حيازة الأراضي والمساكن، وتسهيل مصادرة الحكومة للأراضي، والسماح بتوزيع الأراضي الحضرية على المحتاجين إلى السكن. وسعت الحكومة إلى تقديم قروض عقارية ومواد بناء مدعومة، وتنفيذ عدد كبير من مشاريع توفير الأراضي السكنية مع بنية تحتية أساسية، وتشجيع تشكيل جمعيات سكنية. وأُنشئت مؤسسات جديدة لتأمين سكن للفئات المحرومة أيضًا، أهمها مؤسسة الإسكان للثورة الإسلامية[3]. ورغم افتقار هذه المشاريع إلى استراتيجية طويلة الأمد وعشوائية تنفيذها، فقد نجحت في خفض أسعار الأراضي، وضبط أسعار المساكن والإيجارات، وخفض حصة السكن في إجمالي نفقات الأسر، وفرض قيود مؤقتة على المضاربة في العقارات[4]. غير أنها وفرت أيضًا حوافز للهجرة من الريف إلى المدينة، وشجعت الأسر الكبيرة، والزحف الحضري، فضلًا عن عرقلة التطوير السليم لقطاع الإسكان.

نُفذت خطة التنمية الوطنية الأولى في قطاع الإسكان بعد الحرب العراقية - الإيرانية (1989-1993)[5] بطريقة مخيّبة للآمال نسبيًا؛ فقد واجه تأمين السكن للعمال والموظفين الحكوميين، وكذلك تأمين مساكن للإيجار، عقبات كبيرة، وتبيّن وجود مصاعب في توفير بنية تحتية وخدمات لمشاريع المناطق السكنية، وبدأت أسعار العقارات ترتفع بسرعة، رغم الاستثمارات الحكومية الكبيرة وتوزيع الأراضي، وانتشرت المضاربات العقارية ومناطق السكن العشوائي[6]. وركزت خطّتَا التنمية الوطنية الثانية والثالثة (1995-1999 و2000-2004، على التوالي) على دعم البناء الجماعي للمساكن، عبر تنفيذ مشاريع سكنية وخدماتها، وتقديم حوافز (خاصة الإعانات) للبنّائين، ودعم صندوق في مصرف الإسكان لتقديم قروض ادخار وقروض عقارية، وإعانة فئات متنوعة من موظفي القطاع العام على ملكية المساكن[7]. وتضمنت الخطط مبادرات لسوق الإيجار (فعليًا الإيجار المنتهي بالتملك) ومبادرات للفئات ذات الدخل المنخفض. ولم تتحقق أهداف أي منها بأي شكل ملموس. ومع ذلك، فإن إزالة القيود عن سوق الأراضي، وتقليل توزيع أراضٍ مدعومة، أديا إلى نشوء أنشطة مضاربة وارتفاع سريع في

1 "The English Translation of the Constitution of the Islamic Republic of Iran (1989 Edition)," World Intellectual Property Organization, accessed on 6/9/2021, at: https://bit.ly/3tgO2FB

2 يستمد هذا التحليل معلوماته من بحث يشكّل أحد فصول كتاب حرره علاء الديني بعنوان **السياسات الاجتماعية في إيران: مكوناتها ومؤسساتها الرئيسة** *Social Policy in Iran: Main Components and Institutions*، وقد صدر عن روتليدج (2021): بويا علاء الديني وف. يزداني، عنوان الفصل: "سياسات الإسكان في إيران لذوي الدخول المنخفضة والفئات الفقيرة: تقييم أساسي".

3 ركزت هذه المؤسسة طوال العقود الأربعة الماضية على الإسكان في الريف غالبًا، رغم تفويضها الواسع بالأصل، ينظر:

4 M. A. Abdi, S. Mehdizadegan & F. Kordi, "Shesh daheh barnameh-rizi-ye maskan dar Iran - 1327-1387 [Six Decades of Housing Planning in Iran - 1948-2008]," Building and Housing Research Center (Tehran), Ministry of Housing and Urban Development, 2011.

5 يمكن الاطلاع على نصوص خطط إيران الخمسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووثائقها الرئيسة على الموقع الإلكتروني: شؤون الاقتصاد الكلي لمنظمة التخطيط والميزانية، شوهد في 2023/8/15، في: https://bit.ly/3tgPWGf

6 Abdi, Mehdizadegan & Kordi, pp. 125-140.

7 Ibid., pp. 163-165.

أسعار قطاع الإسكان. وتفاقمت هذه الظروف بسبب تزايد مبيعات رخص البناء لمساحات طابقية أكبر في المدن الكبرى، وتزايد ميل هيئات القطاع العام إلى تحقيق أرباح من مبيعات الأراضي والمساكن، وتخفيض دعم قطاع الإسكان، وارتفاع أسعار فائدة القروض العقارية، وتقلص فرص الحصول على تمويل للسكن. ولذلك، برزت الحاجة إلى اتباع نهج متعدد المسارات لمعالجة مشكلة الإسكان المتنامية.

خطة الإسكان الشاملة وخطة مهر للإسكان

ركزت خطة التنمية الوطنية الرابعة (2005-2009)، التي طُرحت قرب نهاية فترة ولاية الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، تركيزًا قويًا على إسكان الأسر ذات الدخل المنخفض، ودعت إلى إعداد خطة إسكان شاملة[8]. وكان من المفترض أن تعمل الخطة على تسهيل إعانات الإسكان في إطار سياسة اجتماعية شاملة، وإصلاح هيكلية تخطيط المدن وإدارة الأراضي لتلبية احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض، وإصلاح نظام تمويل الإسكان، وإضفاء اللامركزية على مبادرات الإسكان[9]. وقد جرى التخلي عن هذه الأهداف إلى حد بعيد بمجرد تولي أحمدي نجاد الرئاسة، لكن إدارته الجديدة استفادت من بعض أحكام خطة الإسكان الشاملة لوضع مشروع ضخم للإسكان يسمى خطة مهر للإسكان.

وتتوخى هذه الخطة، التي أُطلقت في عام 2007، تشييد 1.5 مليون وحدة سكنية لذوي الدخل المنخفض (عُدلت لاحقًا إلى 2.3 مليون وحدة) في جميع أنحاء البلاد[10]. وانطوى البرنامج على توفير أراضٍ عامة مجانية، وتمويل مدعوم، وإعفاءات/ تخفيضات ضريبية. وكان مفترضًا بناء وحدات الخطة بسرعة في غضون بضع سنوات. وتعيّن على المشتركين المؤهلين أن يدفعوا حوالى ثلث قيمة المسكن مقدمًا بالأقساط، ثم يتلقون قرضًا طويل الأمد منخفض الفائدة من مصرف الإسكان لتغطية بقية التكاليف[11]. ورغم تسليم كثير من الوحدات للمستفيدين بحلول منتصف العقد الثاني من القرن العشرين، تواصل إنجاز بعض مشاريع خطة مهر في إطار خطة التنمية الخامسة والقسم الأول من الخطة السادسة (أي حتى أواخر عام 2019). وبُني حتى عام 2017 قرابة 2.2 مليون وحدة في خطة مهر للإسكان، على أراضٍ قدمتها الحكومة وأراضٍ خاصة[12]. وقد واجهت مشاريع الخطة تحديات في الكفاءة والتمويل، فكان لعجز الميزانية عواقب تضخمية أثّرت في ذوي الدخل المنخفض أكثر من غيرهم، وزادت تكلفة المساكن. وقد شُيّد عدد كبير من الوحدات السكنية في مناطق نائية تفتقر إلى البنية التحتية، في حين شكلت الوحدات الموجودة في المدن الجديدة ضغوطًا إضافية على البنية التحتية والخدمات القائمة. إضافة إلى ذلك، فإن زيادة التكاليف، إلى جانب المواقع النائية التي لا تتوافر لها إمكانية الحصول الفوري على الخدمات والوظائف، جعلا العديد من الوحدات غير ميسورة التكلفة، أو غير جذابة للفئات ذات الدخل المنخفض. لذلك، سيؤجَّر عدد كبير من الوحدات بدلًا من أن يشغلها أصحابها المفترضون ذوو الدخل المنخفض، في حين ظهرت بعض تجمعات السكن العشوائي بجوار بعض مواقع خطة مهر. وقد عكست هذه التطورات عدم التلاؤم بين الخطة ومتطلبات معظم الأسر ذات الدخل المنخفض. وللإنصاف، كان للخطة دور ناجح في تأمين ملكية سكن لعدد كبير من المستفيدين، في حين تحسّنت مع مرور الوقت في كثير من الحالات عملية توفير البنية التحتية والخدمات في مواقع الخطة.

سياسات الإسكان الراهنة

انتقدت حكومة روحاني خطة مهر للإسكان، ودعت إلى إحياء خطة الإسكان الشاملة بما فيها أنظمة الإسكان الاجتماعي[13]، بيد أنها التزمت بإكمال مشاريع الخطة. ووضعت وزارة الطرق والتطوير الحضري خطة الإسكان

8 Ministry of Housing and Urban Development, Comprehensive housing plan—Analytical document (research summary) and strategic-implementation document, 2006.

9 F. Yazdani, "Tarh-e jame'-e maskan, asibshenasi-ye sakhtari va ruykardha-ye rahbordi [Comprehensive Housing Plan, Analysis of Structural Problems, and Strategic Approaches]," *Faslnameh-ye Elmi-ye Eqtesad-e Maskan*, no. 51 (2015), pp. 35-56.

10 "Barrasi amalkard-e vezarat-e rah va shahrsazi dar dowlat-e yazdahom: B. bakhsh-e maskan va shahrsazai [Assessing Performance of Ministry of Roads and Urban Development During the 11th Government Administration: B. Housing and Urban Development Sector]," *Office for Infrastructure Studies*, no. 15506 (2017), Majles Research Center, accessed on 6/9/2021, at: https://bit.ly/38GP4RE

11 P. Alaedini & F. Fardanesh, *From Shelter to Regeneration: Slum Upgrading and Housing Policies in Islamic Republic of Iran* (Tehran: Urban Development and Revitalization Organization, 2014), pp. 53-54.

12 "Barrasi amalkard-e."

13 "Akhudi tarh-e maskan ejtamai ra in hafteh be majles mibarad [Akhundi Will Take the Social Housing Plan to the Majles this Week]," Majles Research Center, 2013, accessed on 6/9/2021, at: https://bit.ly/38GP4RE

الشاملة المنقحة[14] لمواجهة ارتفاع حصة السكن في إجمالي نفقات الأسرة، والزيادة السريعة في تكلفة الأراضي، والنقص الكبير في كفاية عرض مساكن معقولة التكلفة في القطاع المنظم، وتوسع مناطق السكن العشوائي. وشملت بعض مقترحاتها المهمة إنشاء صندوق للإسكان، جاعلة القروض العقارية متاحة لمساكن ذوي الدخل المنخفض وسكان الأحياء الفقيرة، مع إضفاء طبيعة مؤسسية على برنامج الإسكان الاجتماعي، ودعم برنامج تأمين سكن للإيجار لذوي الدخل المنخفض. وفي عام 2017، وضعت الحكومة وثيقة تضمنت مبادرات عن الإسكان الاجتماعي، والإسكان المدعوم، وأحكامًا لإعانات الإيجار وبناء مساكن للإيجار. وطُرح هذا، على ما يبدو، بديلًا من خطة مهر للإسكان لإنشاء 100 ألف وحدة سكنية لذوي الدخل المنخفض في غضون خمس سنوات (نصف المستهدفين في خطة الإسكان الشاملة المنقحة). وأعطت خطة التنمية الوطنية السادسة (2016-2021) دعمًا إضافيًا لمثل هذه المبادرات، حينما دعت إلى إعادة بناء المساكن القديمة في الأحياء الفقيرة في إطار مشاريع التجديد، فضلًا عن توفير التمويل الرخيص والأراضي لبناء أو شراء منازل لذوي الدخل المنخفض[15].

لم تنفذ خطط الإسكان الاجتماعي وإسكان ذوي الدخل المنخفض المذكورة بسبب صعوبات تنفيذها وتمويلها على ما يبدو. وعوضًا عنها، اعتمدت الحكومة مبادرة محدودة، بدءًا من عام 2019، تشبه خطة مهر للإسكان عُرفت باسم خطة العمل الوطنية لإنتاج المساكن، وهي تهدف إلى بناء 400 ألف منزل في البلاد بحلول عام 2022[16]. ومع أن بعض هذه المنازل مخصصة لذوي الدخل المنخفض، فمن غير المرجح أن ينجح حجمها وسعرها في معالجة مشكلات الإسكان في إيران أكثر مما نجحت في ذلك خطة مهر للإسكان. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من منظمات الرعاية الاجتماعية في إيران (بما في ذلك المؤسسة الحكومية للرعاية الاجتماعية والمؤسسات الخيرية الثورية) تحتفظ حاليًا ببعض خطط المساعدة السكنية التي تستهدف الفئات الفقيرة، وأهم المستفيدين من هذه الإعانات هم الأسر التي تضم أفرادًا معوقين، فضلًا عن الأسر التي تحتاج إلى رعاية وتعيلها نساء. لكن ظلت هذه المشاريع محدودة جدًا، بسبب ارتفاع عدد المحتاجين فعلًا إلى مساعدات السكن.

اتجاهات الإسكان

يبين الجدول (1) انخفاض معدل تملّك المنازل في إيران طوال العقدين الماضيين؛ من 77 في المئة في الفترة 1991-1992 إلى 64.8 في المئة في الفترة 2018-2019. وفي فترة العقدين نفسها، ارتفع متوسط حصة تكاليف السكن في إجمالي نفقات الأسر من 26 إلى 36 في المئة. وقد تضررت الأسر ذات الدخل المنخفض بشدة من هذه التطورات. ولذلك، فإن نسبة الأسر تحت خط الفقر السكني آخذة في الازدياد؛ من 24 إلى 31 في المئة بين السنتين الماليتين 1996-1997 و2013-2014.

الجدول (1)

اتجاهات تملك المساكن، وحصة السكن في نفقات الأسر، والفقر السكني في إيران

السنة المالية	1992-1991	1997-1996	2006-2005	2014-2013	2019-2018
معدل تملك المساكن (%)	77	74	71.5	66.6	63.5
متوسط حصة السكن في نفقات الأسر (%)	26	27	28	34	36
الأسر تحت خط الفقر السكني (% من إجمالي الأسر)		24		31	

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى دراسات استقصائية للمركز الإحصائي في إيران عن دخل الأسرة ونفقاتها، ودراسات متعلقة بمعلومات أساسية في خطة الإسكان الشاملة.

14 Ministry of Roads and Urban Development, "[Revised] comprehensive housing plan (2015-2026)—Integrated document," 2015.

15 Management and Planning Organization, *Detailed Document of the Sixth Economic, Social, and Cultural Plan-Sectors*, vol. 1 (Tehran: Management and Planning Organization, 2015), pp. 154-162, accessed on 6/9/2021, at: https://bit.ly/3tjRkrv

16 Ministry of Roads and Urban Development, "Barnameh-ye eqdam-e melli-ye maskan [National action plan on housing production]," 2019.

ويبين الشكل (1) اتجاهات أسعار الأراضي الحضرية، وأسعار الأراضي في طهران، وأسعار المنازل والإيجار والبناء، وأسعار المستهلك على مدى أربعين عامًا. وقد زادت أسعار الأراضي والمساكن أكثر من 100 ضعف منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، أي على نحو أسرع كثيرًا من مؤشر أسعار المستهلك. وهكذا، تضرّر ذوو الدخل المنخفض بشدة من ارتفاع معدلات التضخم، لكنهم تضرروا أكثر من ارتفاع أسعار العقارات؛ ففَقد كثيرون ثروة سكنية كبيرة تراكمت عند أصحاب المنازل. ورغم أن أسعار الإيجار سايرت معدلات التضخم، فإن ارتفاعها السريع أدى إلى اضطراب كبير في حياة المستأجرين عبر دفع العديد منهم إلى مناطق منخفضة التكلفة. وأدى أيضًا ارتفاع تكاليف السكن وانخفاض القدرة على تحمّلها إلى انتشار التجمعات السكنية العشوائية في المدن. وتقدر وثائق خطة التنمية السادسة سكان هذه التجمعات بنحو 3.2 ملايين أسرة (12 مليون شخص تقريبًا) يشغلون 25-30 في المئة من إجمالي مساكن المدن[17].

الشكل (1)

مؤشرات أسعار الأراضي والمنازل والإيجارات والبناء، وأسعار المستهلك (1976-2017)

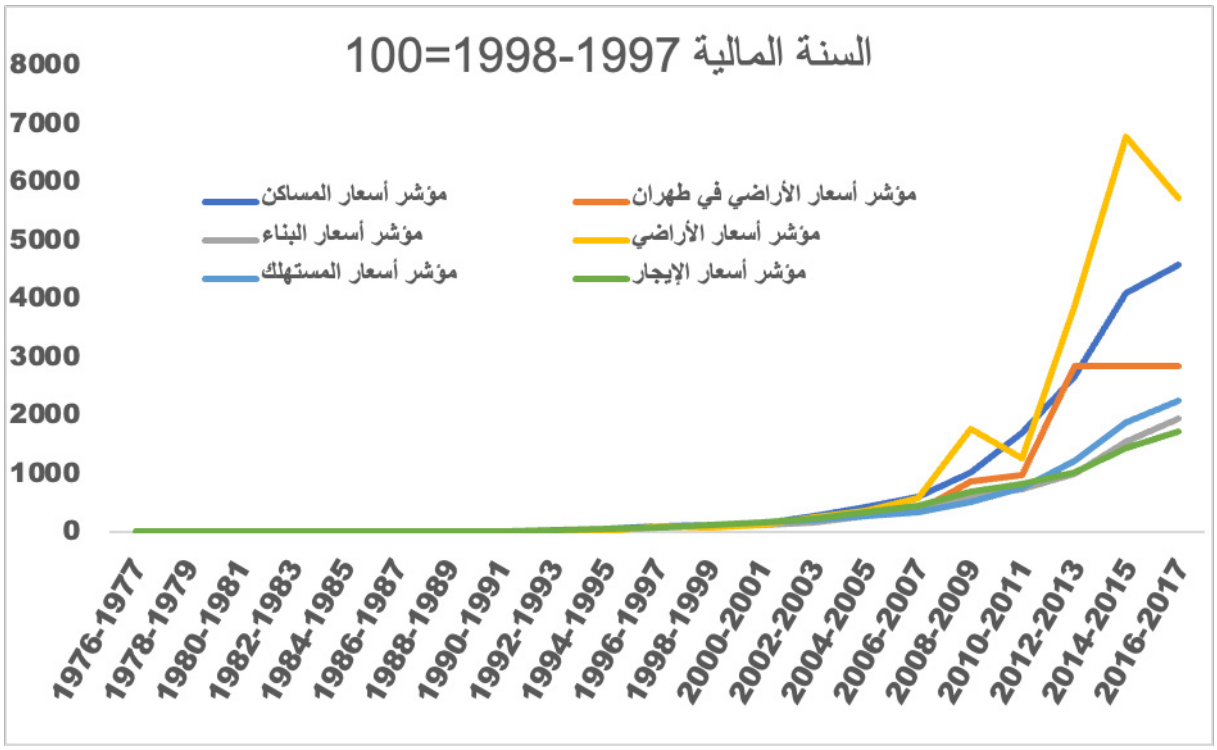

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات المصرف المركزي الإيراني.

تحديات سياسات الإسكان

لقد جربت الإدارات الحكومية الإيرانية المتعاقبة، على مر السنين، عددًا من المبادرات في قطاع الإسكان؛ مثل توفير أراضٍ مدعومة، ودعم مواد البناء والطاقة والقروض، وقدمت إعفاءات وتخفيضات ضريبية، ووفرت على نطاق أصغر كثيرًا مساكن مؤجرة تنتهي بالتملك، فضلًا عن الإسكان المدعوم للفئات الفقيرة. وقد حققت هذه المشاريع بعض الإنجازات، لكنها لم تتمكن من معالجة المشكلات السكنية المتزايدة، لأنها تفتقر إلى الشمولية وتغطية جميع الفئات، فضلًا عن الاستدامة. لقد أخفقت الإدارات الحكومية الإيرانية مرتين في تنفيذ برامج إسكان شاملة متعددة المسارات كانت قد طرحتها. وبدلًا من ذلك، حصل تركيز على مبادرات ضخمة لملكية المنازل، وهي تحظى بشعبية أكبر، وبسيطة نسبيًا وسريعة التنفيذ، ويمكن أن تكون أكثر ربحية لبعض الأطراف. وقد تجاهل هذا التركيز المطالب المتنوعة لذوي الدخل المنخفض وفئات اجتماعية متنوعة. وأخفقت المشاريع الحكومية في إيلاء اهتمام كافٍ لضرورة ربط الإسكان ببرامج الحد من الفقر وبرامج الرعاية الاجتماعية.

17 Management and Planning Organization, *Detailed Document*, vol. 1, pp. 167-169.

لذلك، على الإدارة الحكومية الجديدة في إيران، التي تولت السلطة في عام 2021، أن تنظر بجدية في إعادة اعتماد خطة الإسكان الشاملة، التي توفر برنامجَ عملٍ جيدًا لاستراتيجية متعددة المسارات في قطاع الإسكان. بيد أن وثيقة الخطة الحالية تفتقر إلى التفاصيل في مجالات عديدة، ويجب معالجتها عبر تخطيط دقيق وبناء للقدرات. وينبغي إيلاء تركيز خاص لأقسام الإسكان الاجتماعي، وسكن ذوي الدخل المنخفض، ومساكن الإيجار في الإطار الحالي عن طريق زيادة الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وكذلك الحلول المحلية المبتكرة. هناك مجال كبير لتدابير حكومية تعالج إخفاقات أسواق العقارات والإسكان والقروض السكنية. وحتى الآن، لم تحصل مقاربة منهجية مهمة لإعانات الإسكان التي تقدمها أطراف متعددة في القطاع العام بأجندات مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان. وهي لا تكاد تصل إلى أدنى الطبقات دخلًا، ممن أجبروا على طلب المأوى في التجمعات السكنية العشوائية المتزايدة في البلاد. وبناءً عليه، يجب إصلاح نظام إعانة الإسكان وآلية استهدافه ليشمل الفقراء. ومن المهم بالقدر نفسه معالجة المظاهر السلبية للاقتصاد السياسي الإيراني في أسواق الإسكان والعقارات؛ أي المضاربة العقارية، واكتناز الممتلكات، ومصادرة الأراضي، وارتفاع أسعار العقارات على حساب الفئات ذات الدخل المنخفض من حيث الحصول على السكن، واتساع فجوة التفاوت في الثروة. وهذا يتطلب وضع نُظم ناجعة لضريبة الممتلكات ولإدارة الأراضي على أقل تقدير.

المراجع

Alaedini, P. & F. Fardanesh. *From Shelter to Regeneration: Slum Upgrading and Housing Policies in Islamic Republic of Iran*. Tehran: Urban Development and Revitalization Organization, 2014.

Abdi, M. A., S. Mehdizadegan & F. Kordi. "Shesh daheh barnameh-rizi-ye maskan dar Iran - 13271387-[Six Decades of Housing Planning in Iran - 19482008-]." Building and Housing Research Center (Tehran). Ministry of Housing and Urban Development, 2011.

"Akhudi tarh-e maskan ejtamai ra in hafteh be majles mibarad [Akhundi Will Take the Social Housing Plan to the Majles this week]." Majles Research Center. 2013. at: https://bit.ly/38GP4RE

"Barrasi amalkard-e vezarat-e rah va shahrsazi dar dowlat-e yazdahom: B. bakhsh-e maskan va shahrsazai [Assessing Performance of Ministry of Roads and Urban Development During the 11th Government Administration: B. Housing and Urban Development Sector]." *Office for Infrastructure Studies*. no. 15506 (2017). Majles Research Center. at: https://bit.ly/38GP4RE

Management and Planning Organization. *Detailed document of the Sixth Economic, Social, and Cultural Plan-Sectors*. Tehran: Management and Planning Organization, 2015.

Ministry of Housing and Urban Development. Comprehensive housing plan—Analytical document (research summary) and strategic-implementation document. Tehran: Ministry of Housing and Urban Development, 2006.

Ministry of Roads and Urban Development. [Revised] comprehensive housing plan (20152026-)—Integrated document. Tehran: Ministry of Roads and Urban Development, 2015.

Ministry of Roads and Urban Development. Barnameh-ye eqdam-e melli-ye maskan [National action plan on housing production]. Tehran: Ministry of Roads and Urban Development, 2019.

"The English Translation of the Constitution of the Islamic Republic of Iran (1989 Edition)." World Intellectual Property Organization. at: https://bit.ly/3tgO2FB

Yazdani, F. "Tarh-e jame'-e maskan, asibshenasi-ye sakhtari va ruykardha-ye rahbordi [Comprehensive Housing Plan, Analysis of Structural Problems, and Strategic Approaches]." *Faslnameh-ye Elmi-ye Eqtesad-e Maskan*. no. 51 (2015).

الإدارة المستقبلية للمياه في المناطق الحضرية في إيران: التعلم من الماضي

معصومة ميرصفا

أستاذة مساعدة في الهندسة المعمارية والتصميم الحضري بكلية الفنون والعمارة في جامعة غيلان في إيران. حاصلة على الدكتوراه في التصميم الحضري من كلية الفنون التطبيقية في جامعة البوليتكنيك بميلانو في إيطاليا، والماجستير في الهندسة المعمارية المستدامة من جامعة لوند في السويد. تركّز اهتماماتها البحثية على التنمية الحضرية المستدامة والمدن المرنة، إضافةً إلى المدن الشاملة، وخصوصًا التصميم الحضري الصديق للأطفال والمُراعي للجندر. وهي مؤلفة مشاركة لعدد من المقالات وفصول الكتب، منها: **الفضاء العام والجندر والفصل: الحدائق المخصصة للنساء فقط في إيران** (روتليدج، 2016)، و**المساحات التعليمية الإسلامية: هندسة المدرسة والمؤسسات التعليمية الإسلامية** (شبغنكا، 2018)، وقد شاركت في تحرير عدد من معايير التصميم والمبادئ التوجيهية، منها: "المبادئ التوجيهية لتحسين المرونة في مواجهة المخاطر المتعددة للمرافق الصحية في إيران" (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2019)، و"لوائح تصميم المجمعات السكنية الصديقة للأطفال" (بلدية طهران، 2020).

الماء مصدر أساسي لاستمرار الحياة، وهو يؤدي دورًا مهمًا في جوانب مختلفة من حياة الإنسان. وللماء أهمية كبيرة في الثقافة الإيرانية، وهو يشكّل مصدرًا للإلهام، والقوة، والتعاون والتكامل الاجتماعي بين المجتمعات. وتُظهر الاكتشافات التاريخية أن الشعب الإيراني ابتكر طُرقًا وأساليب عديدة لتلبية احتياجاته من المياه. وليس في الإمكان تحديد طريقة واحدة لإدارة المياه في بلد لديه مساحة شاسعة متفاوتة المعالم تضم مناطق متنوعة مورفولوجيًا وبيئيًا ومناخيًا. وقد أدت التباينات الجغرافية والمناخية، واختلاف أنواع الموارد المائية المتاحة، إلى اختلاف طرق الاستغلال والاستخدام باختلاف مناطق إيران (الشكل 1). ففي المناطق القاحلة الحارة، اخترع الناس القناة، وهي نوع من التصريف الباطني يستخدم قوة الجاذبية لجلب المياه من مستوى طبقة مياه جوفية إلى سطح الأرض. وآب انبار هي تقنية أخرى لإدارة المياه تُستخدم في الجزء الأوسط من إيران. وهي خزانات مياه جوفية مسقوفة تخزن المياه من مصادر دائمة، كالعيون والقنوات أو المجاري السطحية الناتجة من هطول الأمطار، لتزويد المجتمعات بالمياه. ولكن السكان الذين يعيشون في الشريط الشمالي من البلاد ينعمون بوفرة الأمطار ويبنون خزانات لجمع المياه واستخدامها لمختلف الأغراض المنزلية والزراعية.

الشكل (1)

حلول بحسب الغرض (الجزء الأعلى) وحل واحد يصلح لجميع الحالات (الجزء الأسفل) لنظام إدارة المياه الحالي في المناطق الحضرية

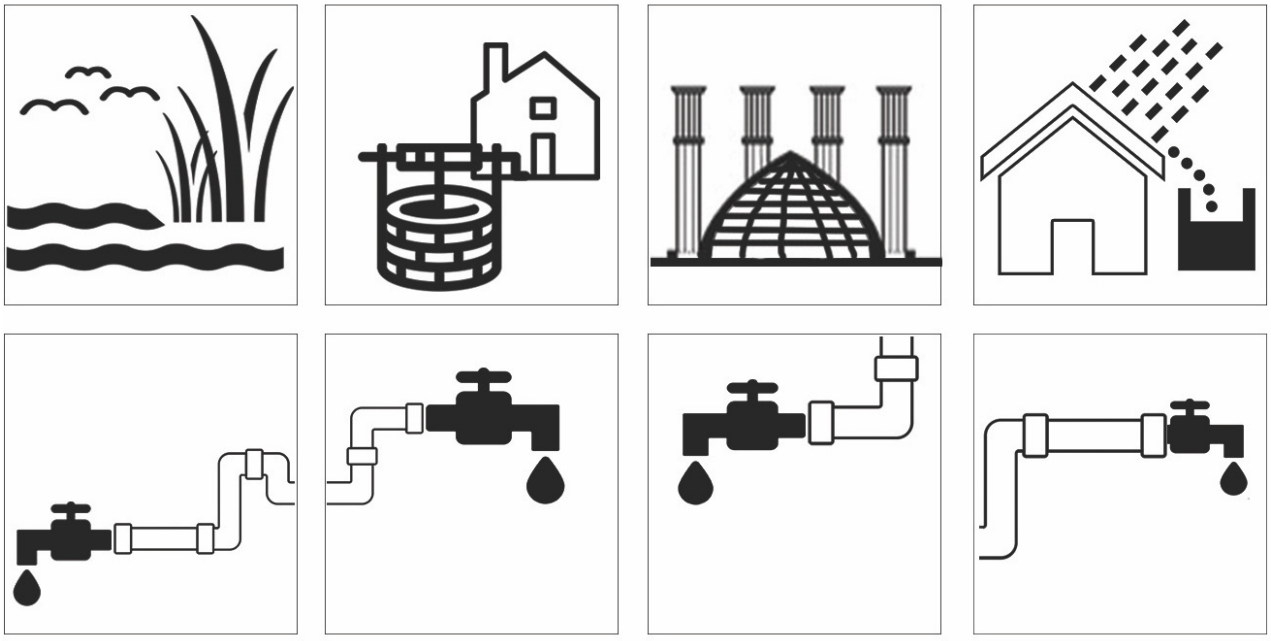

المصدر: من إعداد الباحثة.

ومع توسيع نطاق شبكات المياه الحديثة في المناطق الحضرية منذ نحو سبعين عامًا، فقدت مختلف الممارسات التقليدية في إدارة المياه في المناطق الحضرية شعبيتها وصُرف النظر عنها. وخلافًا للعديد من الممارسات التقليدية في إدارة المياه، التي كُيِّفت وفق البيئة وتناغمت مع الطبيعة، تفتقر شبكات أنابيب المياه الحالية في المناطق الحضرية بوصفها حلولًا "ذات منحى تكنولوجي" إلى الخصائص المحلية للأماكن. وتعتمد هذه الشبكة الحديثة على النقل مسافات طويلة لإدارة المياه في المناطق الحضرية باستخدام أساليب حديثة. وتقام شبكات مماثلة في ظروف مناخية مختلفة بوصفها حلًّا يصلح لجميع الظروف. وقد كانت التغيرات الديموغرافية والتقدم التكنولوجي والمخاوف المتعلقة بالصرف الصحي من الأسباب الرئيسة لتعميق التغيير والتحول إلى شبكة أنابيب مياه تحت الأرض في المناطق الحضرية. وأصبحت المياه في المدينة الحديثة سلعة لخدمة السكان وأُغفلت فوائدها الجمالية والاجتماعية والبيئية إلى حد بعيد.

ازداد عدد سكان إيران نحو ستة أضعاف في القرن العشرين، وذلك إثر حدوث نمو سكاني كبير منذ الستينيات. وقد فرض هذا النمو السكاني السريع طلبًا متزايدًا على الموارد المائية في إيران. ومثّل ذلك مشكلة كبيرة في إيران، المصنفة دولة شبه قاحلة؛ ذلك أن مواردها المائية محدودة، وهطول الأمطار السنوي فيها ضئيل (الشكل 2). كما شهدت تحضرًا سريعًا، حيث ارتفع عدد سكان المدن من 30 في المئة إلى 75 في المئة في الفترة 1960-2020[1]. ويعني التوسع السريع في المدن وارتفاع عدد سكانها تحسنًا في مستويات المعيشة بالنسبة إلى عدد أكبر من السكان؛ ونتيجة لذلك، ازداد الاستخدام المنزلي للمياه، ولا سيما لأغراض النظافة الشخصية. فانخفضت حصة الفرد من المياه العذبة المتجددة، ومثّل ذلك ضغطًا إضافيًا على دورات المياه الطبيعية في البلاد. وأظهرت دراسة أن استهلاك المياه في إيران، رغم محدودية الموارد، يعادل ضعف المتوسط العالمي. ولتلبية هذا الطلب المرتفع على المياه، يستخدم الإيرانيون حاليًا أكثر من 70 في المئة من موارد المياه العذبة المتجددة[2].

الشكل (2)

النمو السكاني الحضري في إيران في السنوات الخمس والستين الماضية

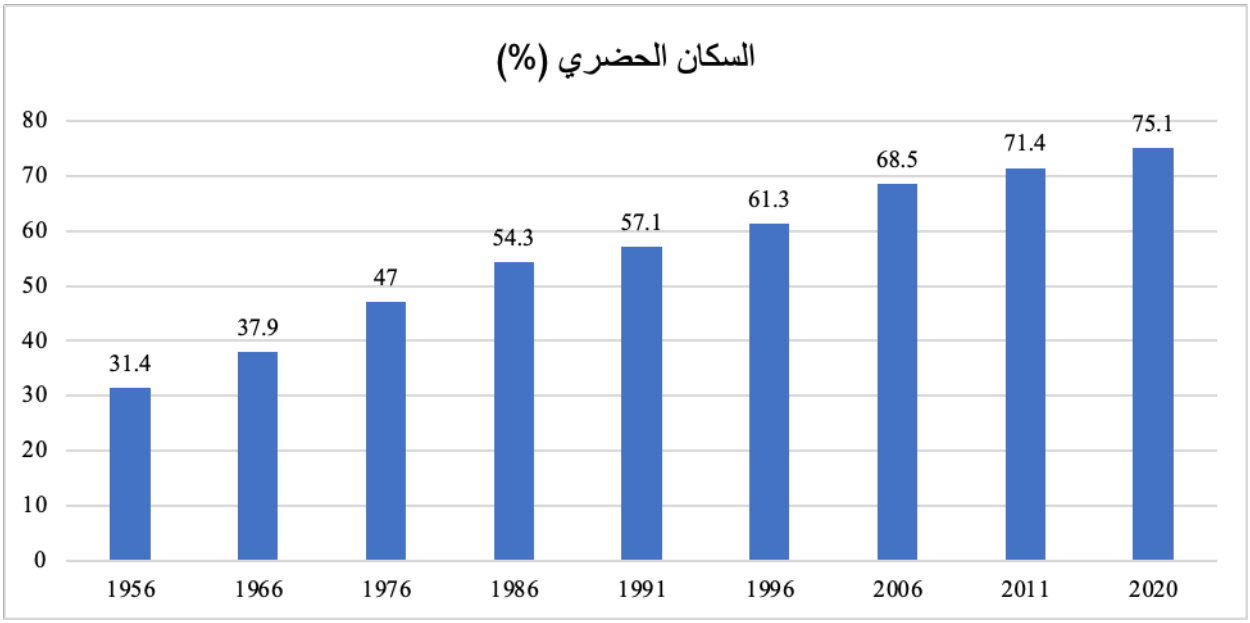

المصدر: من إعداد الباحثة، استنادًا إلى بيانات مركز الإحصاء الإيراني.

ولتلبية الطلب المتزايد على المياه، كان على المدن توفير إمدادات أكبر في المراكز السكانية. ولأن العديد من المراكز الحضرية ليست قريبة من مصادر المياه، أصبح نقلها مسافات طويلة عبر الأنابيب والأنفاق أمرًا تقليديًا. ولتسهيل مشاريع نقل المياه بين المصدر ونقاط الاستخدام، جرى بناء العديد من سدود التخزين الكبيرة ووضعت في الخدمة (خريطة تسهيل مشاريع بناء السدود الإيرانية). وقد ساعدت التكنولوجيات الجديدة السكان على حفر آبار عميقة واستخراج المياه للاستعمالات المنزلية والزراعية. ويمثّل استخراج المياه الجوفية غير المنضبط ضغطًا كبيرًا على موارد المياه الجوفية في البلاد، وقد غيّر فيها التوازن الهيدرولوجي في مختلف أحواض المياه. ويُعدّ الاستعمال الواسع النطاق للمضخات التي تعمل بمحركات الديزل والمحركات الكهربائية في جميع أنحاء إيران، حتى في القرى الصغيرة والنائية، أحد الأسباب الرئيسة للتحول من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الحالية لتوفير المياه ومن ثم زيادة استغلالها. وتعاني البنية التحتية التقليدية للمياه مواطن ضعف أخرى تتمثل بقضايا الصرف الصحي وصعوبات الصيانة، على نحو أدى إلى انخفاض كفاءة هذه الممارسات وقبولها، وكذلك زيادة تطوير الشبكة المركزية لنظام المياه في مدن إيرانية مختلفة.

1 جُمعت البيانات من مركز الإحصاء الإيراني.

2 كاوه مدني، "إدارة المياه في إيران: ما أسباب الأزمة الوشيكة؟"، **مجلة الدراسات والعلوم البيئية** 4، العدد 1 (2014)، ص 315-328.

الشكل (3)
خريطة تسهيل مشاريع بناء السدود الإيرانية في أحواض المياه الرئيسة نقل المياه بين الأحواض

الأحواض المائية الرئيسة في إيران	سدود عاملة	سدود قيد البناء	مرحلة الدراسة
الحوض المركزي	178	18	118
بحر قزوين	165	26	138
سرخس	16	0	6
هيرمند	41	2	11
بحيرة أرومية	56	9	39
الخليج وبحر عمان	106	52	155
المجموع	**562**	**107**	**467**

المصدر: Fanack Water, "Water Resources and Quality in Iran," accessed on 8/3/2023, at: https://bit.ly/3PlIRB

يوضح واقع نظام إدارة المياه في المناطق الحضرية في إيران أن مشاريع إمدادات المياه، بعد نحو 70 عامًا من البرامج المكثفة لتشييد البنية التحتية، باتت تغطي الآن أكثر من 98 في المئة من المناطق الحضرية، ونحو 67.5 في المئة من المناطق الريفية. ورغم نجاح شبكة المياه الحالية في المناطق الحضرية في تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في توفير المياه المأمونة وتوزيعها وجمع النفايات ومياه الأمطار وإدارتها، فهي تعاني عيوبًا جوهرية؛ مثل سوء الأداء البيئي، وضعف المرونة، وتضاؤل الأهمية الاجتماعية والجمالية للمياه في المناطق الحضرية. وتمثل هذه النقائص الدوافع الرئيسة لإحداث نقلة نوعية في البنية التحتية لإدارة المياه في المدن الإيرانية. ويعرض الجدول (1) بعض الأسباب والتأثيرات والتهديدات المحتملة للبنية التحتية الحالية لإدارة المياه في المدن الإيرانية.

الجدول (1)

إشكاليات المياه في إيران

السبب	الأثر	التهديدات المحتملة
الأوضاع الجغرافية والمناخية	محدودية موارد المياه المتاحة	ندرة المياه
النمو السكاني والتوسع العمراني السريع	زيادة استهلاك المياه	شح المياه
غياب الأهمية الاجتماعية والثقافية للمياه في المدن	عدم تقدير أهمية المياه في ثقافة الاستهلاك المتنامية	شح المياه تلوث الموارد المائية
تغير المناخ	ظواهر مناخية قاسية	الجفاف الفيضانات

المصدر: من إعداد الباحثة.

من ناحية أخرى، لا يمكن أن تلبي الممارسات التقليدية الطلب الحالي المتزايد على المياه من المجتمع الإيراني على نحو مستمر. وقد تقود دراسة مثل هذه الممارسات وتحديد خصائصها إلى تحديد نموذج جديد مستدام ومرن للبنية التحتية للمياه في المناطق الحضرية. وربما يكون الجسر بين الممارسات التقليدية في الماضي، التي كُيفت وفقًا للظروف المحلية، والتطورات الجديدة في البنية التحتية للمياه في المناطق الحضرية، مدخلًا إلى التحول إلى نظام إدارة المياه الجديد في المناطق الحضرية. وللتعلم من الماضي، يشرح القسم التالي بعض خصائص نظام إدارة المياه التقليدي التي يمكن الاستفادة منها لتحديد نظام جديد ومستدام لإدارة المياه في المدن الإيرانية.

نظام ملائم لتغير المناخ يركز على الطبيعة

سكن الناس تاريخيًا أماكن تسهّل عليهم إمكانية الحصول على المياه العذبة، وأوجدوا طرقًا مختلفة لإدارة المياه بناءً على مصادر المياه المتاحة محليًا. أما النموذج الحالي لإدارة المياه في المناطق الحضرية، فهو يقوم على نقل المياه تحت الأرض مسافات طويلة. ونتيجة لذلك، لا يتوافق التوزيع الجغرافي لسكان إيران مع التوزيع الجغرافي لموارد المياه في البلاد؛ إذ يتركز نحو 26 في المئة من إجمالي السكان حاليًا في أكبر عشر مدن. وقد أدى تركز السكان في عدد قليل من المدن إلى تشييد بنية تحتية ضخمة لزيادة عمليات نقل المياه داخل الأحواض وفيما بينها. إن استبدال الأنظمة الموزعة بشبكات مركزية يعني استهلاك كمية أكبر من الطاقة لنقل المياه إلى مسافات طويلة وزيادة الانبعاثات الكربونية، وهذا يتناقض مع حياد الطاقة في الأساليب التقليدية. وقد تحل البنية التحتية الحالية للمياه في المناطق الحضرية مشكلة نقص المياه فيها مؤقتًا، لكنها لا تعالج السبب الرئيس للمشكلة؛ ومن ثم، تفشل في منع الكوارث البيئية. ومن الأمثلة الدالة على نهج إدارة الأزمات في مواجهة نقص المياه في وسط إيران نقل مياه بحر قزوين إلى مسافة تزيد على 185 كيلومترًا من الشمال إلى مقاطعة سمنان وسط إيران.

دور متعدد الأبعاد للبنية التحتية للمياه في المدن

كانت الأساليب التقليدية لإدارة المياه تخلق تشابكات Nodes اجتماعية داخل الهيكل الحضري. ومقابل إخفاء البنية التحتية الحالية، كان للأساليب التقليدية حضور قوي بوصفها مرافق اجتماعية للمجتمع. فعلى سبيل المثال، مثّلت وآب انبار بوصفها مصدرًا لتوفير المياه النظيفة للسكان، إلى جانب المرافق العامة الأخرى كالمسجد والمدرسة والحمّام العمومي، أحد المكونات الرئيسة لكل حي من أحياء المدن الإيرانية القديمة. وكانت هذه المكونات تُنشأ عادة حول الميدان الساحة العامة الرئيسة للحي. وطُبقت المبادئ نفسها على منافذ القنوات والبرك الزراعية بوصفها أساليب أخرى لإدارة المياه في مختلف المناطق الحضرية.

بركة المزرعة هي أسلوب لجمع مياه الأمطار يستخدم على نطاق واسع أساسًا في المدن والقرى لتجميع مياه الأمطار للأغراض الزراعية. ويستخدم الأسلوب نفسه في مختلف أنحاء البلاد بأسماء مختلفة: "غال" في محافظة شرق أذربيجان، و"بندر" في مقاطعة خراسان، و"إيسيل" في مقاطعة لورستان، و"هوتاك" في مقاطعة سيستان

وبلوشستان، و"سال" في مقاطعة جيلان. وقد صممت برك المزارع جميعها وبنيت لتؤدي الوظيفة نفسها، ولكن قد يختلف شكلها وحجمها وطرق بنائها من منطقة إلى أخرى. وتُجمع مياه الأمطار المتدفقة من مستجمعات الأمطار العلوية أو المجاورة، وتوجه إلى هذه الخزانات الصغيرة، وتُستخدم في الزراعة. وتكشف التحقيقات التاريخية أن جميع المدن والقرى في مقاطعة جيلان تقريبًا كان لديها بركة أو أكثر لتوفير المياه لأغراض شتى، مثل الزراعة وصيد الأسماك والنشاطات الترفيهية الأخرى. وإضافة إلى وظائف البرك الزراعية الأصلية، فهي تساهم في جودة المساحات بطرق مختلفة. فمياه البركة الراكدة شكلت، مع المساحات الخضراء المحيطة بها في القرى والمدن، عنصرًا مهمًا في تحديد الريف والمناظر الطبيعية. وقد ساهمت البركة، باعتبارها كتلة مائية كبيرة ضمن بيئة عمرانية، في الصفات الجمالية والجاذبية البصرية للمدينة. وكانت أيضًا موقعًا مثاليًا لتجمع الناس في مختلف النشاطات الترفيهية والترويجية، مثل صيد الأسماك والسباحة والتنزه.

لقد أضعف إخفاء شبكة أنابيب المياه الجوفية الأهمية المعمارية والجمالية للمياه في المدن. وفقدت المعالم المائية (النوافير والجداول والبرك) وظيفتها في إمداد المياه، أو توزيعها، وتحولت إلى زخارف وزينة للمدينة. ويعزى التنوع الحالي في الميزات المائية أساسًا إلى وجود نوافير ومنحوتات مائية تزيّن الساحات والمتنزهات الحضرية، وإلى وجود مسطحات مائية كالبحيرات والمسابح في المتنزهات الحضرية والأماكن الترفيهية. وتكشف دراسة الأمثلة الأولى استخدام المياه في الأماكن العامة وعمليات تخطيط هذه الأماكن وتصميمها وإدارتها أنه لا يوجد تعارض بين القيم الجمالية لمحاولة التصميم، التي هي نتاج الزخارف والزينة، والمسائل العملية، مثل وظيفة المكان واستخدامه وتكلفته واقتصاده، بل على العكس من ذلك؛ إذ تساهم الزخارف والزينة في تحسين وظيفة الحيز المكاني المعني بطرق مختلفة.

يجب أن تشمل إدارة المياه المستقبلية في المدن مختلف جوانب التصميم المتعلق بالمياه للاستفادة من ميزات هذا العنصر الحيوي لمدننا. ولذلك ينبغي، بعد فترة طويلة من إهمال المياه في الأماكن العامة، تغيير إدارة المياه المستقبلية في المدن الإيرانية لتستعيد الجمال والنعمة اللذين تجلبهما المياه إلى فضاءاتنا في أثناء استخدام مختلف قدراتها لخلق فضاء ممتع وجيد الأداء، ولتوفير الراحة في عالم يزداد احترارًا، مع الاستفادة القصوى من الكمية المحدودة من المياه عبر الحد من استخدامها وإعادة تدوير واستخدام المياه المستخدمة.

الممارسات المجتمعية مقابل المشاريع الحكومية الضخمة

كانت أساليب إدارة المياه التقليدية في أجزاء مختلفة من إيران ثمرة دورات مستدامة. فقد ورث السكان المقيمون في كل منطقة من البلاد الأساليب عن أسلافهم ونقلوا المعارف إلى الأجيال اللاحقة. وقد طورت أجيال جديدة كثيرًا من هذه الأساليب والتقاليد. ونجم عن هذه الممارسات المحلية لإدارة المياه في كل منطقة مناخية تفاعلٌ خاص بين الإنسان والموارد المائية. ونظرًا إلى اعتماد صيانة البنية التحتية للمياه على موارد مائية محلية، فإنها تحتاج إلى عمل مستمر لا يمكن ضمانه إلا بتعاون المجموعات المحلية، وبمشاركة أفراد كل مجتمع مشاركة فعالة في إدارة مواردهم المائية؛ ولذلك لم تكن المجتمعات مسؤولة عن بناء البنية التحتية للمياه الخاصة بها وصيانتها فحسب، بل كانت مسؤولة أيضًا عن إدارة المياه المتاحة وتوزيعها بين الناس. وفي إيران، تحكم ذلك في البنية الاجتماعية للمجتمعات التي أرست حقوقها في الملكية، وفي استخدام مختلف مصادر المياه وتوزيعها، قبل فترة طويلة من تطور الحضارة الإسلامية. ولكن، في وقت لاحق خلال الحضارة الإسلامية، جُمعت هذه التقاليد الشفهية والمبادئ الأخلاقية وجرى تدوينها لتشكّل مجموعة من قواعد ولوائح إدارة الموارد المائية للمجتمع. وشكّل العاملون في صيانة محطات المياه وإنشائها، والخبراء المؤهلون للقياس، والوكلاء المستعدون لتسجيل توزيع المياه وفرض ضريبة عليه وحلّ النزاعات المجتمعية الداخلية بشأن معايير التوزيع، جيشًا حقيقيًا قادرًا على ضمان الرقابة الدائمة من الدولة.

وعلى الرغم من التاريخ الطويل للاستخدام المحلي للموارد المائية وإدارة السكان المحليين لها، فإن بداية شبكة أنابيب المياه الحديثة في المناطق الحضرية في النصف الثاني من القرن العشرين غيرت النموذج نحو نهج ينطلق من القاعدة في الأنظمة التقليدية لإدارة المياه (التجميع والتخزين وغيرها) في المدن الإيرانية. ومع نمو المدن وتزايد احتياجاتها إلى المياه، بحثت المجتمعات عن مرافق حديثة لتوفير وصول سريع وسهل إلى المياه؛ ومن ثم، استُبدلت الممارسات والأساليب المجتمعية ببنية تحتية ضخمة إقليمية ووطنية للمياه في المناطق الحضرية. وفي المقابل، ومع تشييد بنية تحتية واسعة النطاق، ازداد دور الحكومة في تنفيذ مشاريع الأمن المائي

وتشغيلها، وإمدادات المياه للمدن، والري، وشبكات الصرف الصحي. ونتيجةً لانخفاض معدلات المشاركة المحلية في الإدارة الحالية للموارد المائية، فإن المعرفة المحلية التي تراكمت على مر القرون وانتقلت من جيل إلى آخر على وشك الاختفاء والضياع. وعلى الرغم من أن الحياة الحضرية الحالية لغالبية الإيرانيين تتوافر لها إمكانية الوصول المستمر إلى المياه العذبة، وارتفاع استهلاك الفرد من المياه في المناطق الحضرية في العقود القليلة الماضية إلى حد بعيد، فإن المواطنين لا يعرفون تفاصيل رحلة المياه من مصدرها إلى مطابخهم وحماماتهم.

ضرورة التحول في نموذج إدارة المياه في المناطق الحضرية

يستند النموذج الحالي لإدارة المياه في المناطق الحضرية في إيران إلى أهداف اقتصادية، ويفتقر كثيرًا إلى الاعتبارات البيئية والاجتماعية والجمالية. ويجب أن تتغير إدارة المياه في المدن الإيرانية لتتجاوز وظيفتها الأساسية المتمثلة بإدارة إمدادات المياه ومياه الصرف ومياه الأمطار في المدينة، وتشمل أهدافًا بيئية وجمالية واجتماعية واقتصادية أخرى لتحقيق منافع متعددة للمدينة ومواطنيها. فمثل هذا النظام في إدارة المياه يلبي طلب المجتمع على المياه، ويصبح سمةً من سمات تخطيط الأماكن العامة وتصميمها وإدارتها في البيئة الحضرية، ويعزز الجودة البصرية للمدينة، ويقلل من الأضرار البيئية. وأخيرًا، فإنها تحسن القدرة على تحمّل التغيرات المناخية المستقبلية.

الإصلاح الريفي في إيران الحديثة

علي شكوري

أستاذ مشارك في قسم التخطيط الاجتماعي في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة طهران. حاصل على البكالوريوس والماجستير من الجامعة نفسها، وعلى الدكتوراه من جامعة يورك في بريطانيا. كتب، منذ بداية القرن الحادي والعشرين، أكثر من 40 مقالة، باللغتين الإنكليزية والفارسية، تتناول المظاهر المتنوعة لمسائل التخطيط والتنمية في إيران، مع التركيز على تنظيم التنمية الزراعية والريفية وسياساتها، والسياسة الاجتماعية، والرفاه. من مؤلَّفاته: **الدولة والتنمية الريفية في إيران بعد الثورية** *The State and Rural Development in Post-Revolutionary Iran* (Palgrave, 2005)، و**سياسات التنمية الزراعية في إيران** (منشورات سمت، 2005) (بالفارسية)، و**المشاركات الاجتماعية والمؤسسات الخيرية شبه الحكومية: مع التركيز على إيران** (منشورات سمت، 2012) (بالفارسية).

يمثّل قطاع الريف محورًا رئيسًا في سياسات التنمية في إيران؛ لأنّ المناطق الريفية شهدت تاريخيًا تركّز كثافة سكانية عالية، ونظرًا إلى أهمية النشاطات الزراعية فيها. وفي العقود الأخيرة، شرعت الحكومة الإيرانية في إنجاز مشاريع تنموية كبرى في هذه المناطق. وفي الحقيقة، تعتبر إيران إحدى الدول النامية القليلة التي مثّلت فيها التنمية الزراعية وحل المشكلات الريفية شرطًا تنمويًا لازمًا، وسياسة واضحة. ولقد ركّزت معظم الأدبيات التي اهتمت بريف إيران على الإصلاحات، بوصفها نتيجة مباشرة من نتائج المبادرات والمشاريع الحكومية. وعمومًا، يُنظر إلى التنمية الريفية في هذه الأدبيات على أنها "أحد أشكال تدخّل الدولة"[1].

تتغير المناطق الريفية، في غالب الأحيان، نتيجة ما تتخذه الحكومة من إجراءات وما تشهده من تطورات على الصعيدين المحلي والعالمي. وضمن هذا السياق الأوسع، تستعرض هذه الورقة الإصلاحات الريفية الكبرى في إيران الحديثة، مركّزةً على سيرورات التغير والاستمرارية في قطاع الريف في البلاد. وتقدّم خلفية تاريخية موجزة تركّز على التغير الريفي والزراعي قبل الثورة، ثمّ تراجع السياسات الريفية التي طُبّقت بعد الثورة. وتناقش الملاحظاتُ الختامية النتائجَ الرئيسة لهذه السياسات والتحديات التنموية التي تواجه القطاع الريفي، مع التركيز على طبيعة السياسات الريفية ونتائج سياسة التنمية الكبرى Macro Development التي لم يجْر التخطيط لها.

التحولات الريفية قبل ثورة 1979

كانت القرى الإيرانية إجمالاً صغيرة، ووحدات إنتاجها مستقلة، وتواصلها محدود مع إدارات الدولة في المناطق الحضرية[2]. وقبل صدور قانون الإصلاح الزراعي عام 1962، حدثت التغيرات الكبرى في المجتمع الريفي والعلاقات الزراعية؛ بسبب اندماج الاقتصاد الإيراني في المنظومة الرأسمالية العالمية عبر التجارة الخارجية. وكانت النتيجة تَتْجير الزراعة (إضفاء طابع تجاري) Commercialization of Agriculture، وتسليع الأراضي؛ استجابةً للطلب الأجنبي على محاصيل زراعية بعينها[3]. وأفضى هذا بدوره إلى تطور تدرجي للملكية الخاصة الحديثة، ونشوء المؤسسات الكبرى المرتبطة بملكية الأراضي، وطبقة "أصحاب الأطيان" Landlordism.[4]

وفي أوائل القرن العشرين، ألغى القانون الدستوري لعام 1907 النظام الإقطاعي، تيولداري Tuyuldari؛ ما أدى إلى تعزيز علاقات أصحاب الأطيان الناشئة حديثًا، وتقوية طبقات "ملّاك الأراضي" Landowner على حساب الطبقات الأخرى[5].

استمرت هذه السيرورة في عهد نظام رضا شاه (1925-1941)، من خلال تقنين أراضي الدولة وبيعها. وقد أقرّ قانون كانون الأول/ ديسمبر 1935 سلطة أصحاب الأطيان السياسية في المناطق الريفية، وذلك من خلال السماح لصاحب الأطيان بتعيين زعيم القرية، "كادخوده" Kadkhoda، ودفع أجره.[6] وتمثّلت إحدى سياسات الدولة في تشجيع منظومة زراعة رأسمالية تقوم على المحاصيل النقدية Cash Crops في المناطق ذات الإمكانات الزراعية العالية، وقد كانت هذه السياسة تكملة لبرنامج التحديث الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر.

ولم يطرأ إصلاح جوهري في عهد محمد رضا شاه، إلى حين صدور قانون الإصلاح الزراعي في عام 1962، باستثناء بعض المحاولات، مثل تصديق البرلمان على قانون يحدّد حجم الملكية الفردية من 400 إلى 800 هكتار[7]. ولكن حكم بهلوي طبّق سياسةً تعزّز التوطين الإلزامي للسكّان الرحّل، بوصفه جزءًا من مشاريعه التحديثية. وقد حاول أيضًا إنهاء وجود الأراضي القبَلية وأراضي المشاع والملكية الخاصة. وأعقبها مصادرة نظام الشاه لمعظم تلك الملكيات. ومنذ خمسينيات القرن العشرين، جرى تطبيق الإصلاحات من دون معارضة شديدة من جانب ملاك الأراضي التقليديين الكبار؛ بسبب وجود ملكيات كبيرة وتركُّزها في يد نظام الشاه. وشهدت الستينيات تطبيق نظام تحديث زراعي أوسع، من خلال سلسلة من الإصلاحات الزراعية الشاملة.

1 John Harriss, *Rural Development: Theories of Peasant Economy and Agrarian Change* (London: Hutchinson, 1982), p. 16.

2 Homa Katouzian, *Political Economy of Modern Iran: Despotism and Pseudo-Modernism, 1926–1979* (Oxford: Oxford University Press, 1981).

3 Nikki R. Keddie, *Historical Obstacles to Agrarian Change in Iran* (Claremont, California: Society for Oriental Studies, Claremont Graduate School, 1960).

4 Ann K. S. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia: A Study of Land Tenure and Land Revenue Administration* (London: Oxford University Press, 1953).

5 للمزيد عن تفويضات الأراضي الخاصة بنظام "تيول" Tuyul وإلغائه، ينظر:
Janet Afary, *The Iranian Constitutional Revolution, 1906-1911: Grassroots Democracy, Social Democracy and the Origins of Feminism* (New York: Columbia University Press, 1996).

6 Lambton.

7 M. A. Katouzian, "Land Reform in Iran: A Case Study in the Political Economy of Social Engineering," *The Journal of Peasant Studies*, vol. 1, no. 2 (January 1974), pp. 220-239.

وقد غيّرت هذه الإصلاحات الأخيرة المجتمع الإيراني (الريفي) التقليدي؛ إذ ألغت علاقات الإنتاج التقليدية، ووسّعت تأثير الدولة في المناطق الريفية. وتضمّنت هذه الإصلاحات عدة برامج تحديث زراعية أشدّ صرامة. فأُسّست شركات زراعية كبرى في السبعينيات، وأُدخل تأسيس مناطق تنمية ريفية على جدول أعمالها. واستنادًا إلى منهج قطب النمو Growth Pole في التنمية الاقتصادية، افترُض أن تحقّق استراتيجيات كهذه فائضًا زراعيًا لمراكمة رأس المال وازدهار التبادل الخارجي عبر الصادرات، وأن يسهم الحد الأقصى من الإنتاج الزراعي بدوره في تحقيق الأهداف الإنسانية، عبر رفع دخل المزارعين وإنتاجيتهم، وتخفيض أسعار الغذاء، وتحسين مستوى التغذية.

أما على المستوى العملي فقد أخفقت إصلاحات زراعية كثيرة في تحقيق أهدافها، بخاصة في مسألة حل مشكلة التخلف الزراعي والريفي في البلاد أو تخفيف الفقر في الريف. وقد كان السبب في ذلك قلة توافق السياسة الحكومية مع نموذج تحديث اقتصادي متناغم وشامل، على نحو أضعف نسبة التنسيق بين القطاعات المتنوعة في عملية التنمية[8]. ونتيجة لذلك، لم تحظ القطاعات التقليدية، كالقطاعات الزراعية والريفية، بأولوية أو تمثيل في مشاغل التنمية الرئيسة في البلاد. وسادت مقاربة مزدوجة تفترض أن القطاع (الصناعي، الحضري) الحديث هو الذي سيقود الاقتصاد بدلًا من القطاع (الزراعي، الريفي) التقليدي. وساد اعتقاد مفاده أن الثروة التي راكمها القطاع الحديث الرائد ستعود بالنفع على القطاع التقليدي في نهاية المطاف.[9] ومن منظور توزيعي، قيل إن للقطاع الحديث قدرةً أكبر على مراكمة رأس المال؛ ما يسمح بتوزيعٍ أمثل للموارد الاقتصادية، ويمكّن الاقتصاد، على المدى البعيد، من اختبار عمليات توزيع أكثر توازنًا وتناسبًا بين القطاعات المتنوعة[10].

وفي هذا السياق، حاولت الإصلاحات الزراعية تغيير البنية الزراعية التقليدية، غير أنها لم تنجح في تحقيق المطالب المتزايدة لسكّان البلاد. فإيران كانت مستوردًا أساسيًا للسلع الزراعية قبل الثورة. ولكن التفاوتات الأفقية (بين القرويين: أغنياء وفقراء) والعمودية (بين المناطق الحضرية والريفية) تعاظمت، بالرغم من الأهداف المساواتية التي ادّعتها الإصلاحات الريفية، وخصوصًا الإصلاحات المرتبطة بالأراضي. وقد تسبّبت هذه العوامل في إرغام فقراء الريف على الهجرة إلى المدن؛ ما ساهم جزئيًا في تأجيج ثورة 1979.[11] وهكذا، بات إصلاح الريف إحدى الأولويات الكبرى للتنمية لدى نظام ما بعد الثورة.

الإصلاحات الريفية في حقبة ما بعد الثورة

اندلعت ثورة 1979 بسبب التوترات المجتمعية القديمة، والسخط على التنمية الحديثة المتفاوتة التي تَبيّن أنها مرتبطة بشدة بسوء الإدارة الحكومية. فكانت انتفاضة شعبية ضد الدولة وسياساتها وبيروقراطيتها، مطالبة بتغيير سوسيو - اقتصادي وسياسي جذري وشامل، من خلال تطبيق إجراءات تهدف إلى معالجة تحديات إيران التنموية. وبغية تحقيق هذه التطلعات في المناطق الريفية، تركّزت استجابة سياسة حكومة ما بعد الثورة في محورين يتمثلان في التعامل مع المستولين على الأراضي على مستوى البلاد، وتحسين مستويات معيشة سكّان الريف، عبر إعادة تنظيم الإدارة الريفية وتطبيق التنمية الريفية على مستوى القرى. وفي إثر انتصار الثورة، بدأت مصادرات الأراضي في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، واستمرت حتى أواسط الثمانينيات. وخلال السنتين الأوليين من الثورة، انتزع القرويون الثوار مساحة تبلغ نحو 800 ألف هكتار من الأراضي الزراعية من أيدي ملّاك الأراضي الكبار في المناطق الريفية.[12] وقد رأت جماعات متنوعة، علاوة على الدولة، أن المستولين على الأراضي يمثّلون تهديدًا جوهريًا للنظام السوسيوسياسي الجديد؛ ما استدعى ثلاث ردات فعل تتمثل في التشديد على شرعية الملكية بوصفها مفهومًا إسلاميًا؛ ومعارضة توزيع الأراضي بالتساوي، بسبب عواقبه التنموية السلبية الكثيرة؛ والتأكيد على المسارات القانونية في التحضير لقانون إصلاح زراعي يعالج مشكلة الأرض. ومع أن المناخ الثوري استلزم إصلاحًا زراعيًا أشد جذرية، كما انعكس في المادة "ج"[13] من قانون

8 M. H. Pesaran, "The System of Dependent Capitalism in Pre-and Post-revolutionary Iran," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14 (1982), pp. 501-522.

9 Ibid., pp. 502-504.

10 Ibid.

11 H. Mohtadi, "Expropriation of Multinational Firms: The Role of Domestic Market Conditions and Domestic Rivalries," *Economic Inquiry*, vol. 28, no. 4 (1990), pp. 813-830.

12 A. Ashraf, "Peasant, Land, and Revolution," in: *Masael Arzi va Dehghani* (Tehran: Agah Publishers, 1982), pp. 6-49. (in Persian)

13 شمل هذا القانون ممتلكات أصحاب الأطيان الكبار، الذين قنّن عضويتهم النظام السابق، والأراضي الخاضعة للاستصلاح. واستنادًا إلى ملاحظات القانون، سيشار إلى رقعة الأرض المستصلحة بأنها كبيرة، إذا كانت مساحتها تماثل ثلاثة أضعاف مساحة ما يراه "العُرف المحلي" مساحة ضرورية لمعيشة عائلة فلاحية.

الإصلاح الزراعي[14]، فإن النتيجة كانت، فعليًا، حلًّا أكثر اعتدالًا ومحافظة؛ مفاده ملكية مقيَّدة. وهكذا، لم يستفد من الإصلاحات الزراعية ما بعد الثورة إلا ستة في المئة من مجموع العائلات الريفية[15].

لقد كان هدف الإصلاحات الريفية ما بعد الثورة هو تغيير بنية الإدارة الريفية. فأُسست مراكز خدمة الريف، في 4 حزيران/ يونيو 1980، وقد كانت في البداية ردة فعل على الانتقادات ذات الصبغة السياسية الموجَّهة إلى وزارة الزراعة؛ إذ قيل إن البيروقراطية الصارمة التي ميّزت الوزارة في حقبة ما قبل الثورة قد أبعدتها عن واجبها الأساسي، ألا وهو خدمة المجتمعات الريفية[16]. ومثّلت مراكز الخدمة برنامجًا شاملًا يتضمن نواحيَ متنوعة لتنمية القرية، فضلًا عن خدمات الدولة التي يمكنها تحسين الزراعة وتطوير المجتمعات الريفية. ولكن الأبحاث الميدانية بيّنت أن هذه المراكز لم تحقّق أهدافها، ولم تعمل وفق المبادئ التي تضمّنتها خطتها الأساسية. فقد اقتفت سياسة صنع السياسة العمودية، من أعلى إلى أسفل، كما كانت عليه حال الوحدات الزراعية البيروقراطية قبل الثورة، من دون أن تشرك سكان الريف أو تدرك حاجياتهم. فدور هذه الوحدات اقتصر على تقديم الخدمات الزراعية للفلاحين، وهذا ما كانت تفعله الإدارة الريفية السابقة أصلًا[17]؛ ذلك أن المراكز لم تمثّل خطة جوهرية ضمن سياسة الإصلاح السياسية - الإدارية الإجمالية في البلاد. ومن ثمّ، أبقى تأسيسها البنيةَ الريفية القائمة على حالها، بدلًا من إحداث تغيير جذري مستند إلى واقع الريف أو البيروقراطية المتوازنة في البلاد.

ومثّل إطلاق "جهاد الإعمار" Construction Jihad، الذي كان محفِّزًا أيديولوجيًا وسياسيًا قويًا، الخطوةَ الثانية المرتبطة بالتنمية الريفية. كانت القوى اليسارية الراديكالية في الحكومة مسؤولة عن جهاد الإعمار، وقد طالب معظمها بإصلاح جوهري للإدارة الريفية "يستند إلى حشد الجماهير" و"إنهاء جميع أشكال العوز في البلاد"[18]. فحظي المشروع بدعم مالي من الحكومة، وأسهمت شعاراته الشعبوية في جذب المتطوعين للعمل في الحقول، بخاصة في المناطق ذات الكثافة الريفية. وتبيّن تقارير أولية أن جهاد الإعمار كان يقدّم، في المقام الأول، خدمات عامة ومشاريع بنية تحتية في المناطق الريفية، "التهمت" أكثر من 39 في المئة من الكتلة المالية المخصصة للمشاريع الريفية في عام 1992[19]. ولكن وفقًا لإدارة الجهاد، "أخفقت الإجراءات المتّبعة [...] في اجتثاث الفقر في الريف وفي تلبية الحاجات الأولية لسكانه"[20]. وفي عام 2001، اندمجت وزارة الزراعة ومؤسسة جهاد الإعمار بغية إنهاء النزاعات والتنافس العقيم. لكن هذا الاندماج لم يُنتِج حلًّا مفيدًا للتخلف الريفي المستشري في البلاد؛ إذ هُمّش القطاع الريفي شيئًا فشيئًا، كما كانت عليه الحال في الماضي؛ لأن صنّاع السياسة لم يمنحوا هذا القطاع أولوية واضحة.

نتائج السياسة وتحديات التنمية

أسهمت معظم المشاريع الريفية في إحداث قدر من التحول السوسيو – اقتصادي، على الرغم من أنها لم تحقّق أهدافها الكاملة في تنمية القرى. ويرى جيمس فيرغسن أن برنامجَ تنمية فاشلًا يمكنه أن يُحدث تغييرات بنيوية مهمة[21]. ومنذ التسعينيات، لم تكن البرامج الريفية الرسمية وحدها المسؤولة عن التأثير في المجتمعات الريفية في إيران؛ إذ كان ثمة تأثير أيضًا لمشاريع التنمية الكبرى؛ مثل التخطيط الأسري، وتوسيع فرص التعليم العالي، وانتشار التكنولوجيا الرقمية الجديدة (وسائل التواصل والميديا). وقد أسهمت هذه التطورات في دمج بنية ريفية صغيرة (مايكرو) شبه منعزلة ضمن بنية (حضرية) حديثة كبيرة (ماكرو)، كما يتبيّن من خلال عدد من أمثلة التقارب الحديثة.

وتُظهر الإحصائيات المتوافرة تغييرات ملحوظة في المؤشرات الديموغرافية. فعلى سبيل المثال، شهد عدد سكان إيران، في المدة 1976-1986، معدلَ زيادة سنويًا يقارب الـ 4 في المئة. غير أن النمو السكاني في المدة

14 Ashraf, pp. 6-49.

15 M. Azkia, *Sociology of Rural Development and Underdevelopment of Iranian Rural Society* (Tehran: Entesharat-e Ettlaat, 1986). (in Persian)

16 A. Schirazi, *Islamic Policy: The Agrarian Question in Iran*, P. J. Ziess-Lawrence (trans.) (London: Lynne Rienner, 1993).

17 Azkia.

18 Schirazi, p. 148.

19 Ministry of Jihad-e Sazandegi, *Rural Construction* (Tehran: Undersecretary of Rural Construction, Planning & Programming Bureau,1992), p. 44.

20 A. Farazmand, *The State, Bureaucracy, and Revolution in Modern Iran: Agrarian Reform and Regime Politics* (New York: Praeger, 1989), p. 48.

21 J. Ferguson, *The Anti-politics Machine: Development, Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), p. 276.

2020-2006 تراجع إلى 1.3 في المئة بسبب انخفاض معدل الخصوبة[22] من 6.5 عام 1985 إلى ما دون 2.2 عام 2020[23]. وقد انخفض معدل الخصوبة في إيران، بالرغم من مساعي الحكومة لرفعه خلال العقد الماضي. فقد انخفض معدل الولادات لدى النساء الإيرانيات في المناطق الريفية، من ثمانية أطفال إلى قرابة طفلين خلال العقود الأربعة الماضية؛ ما يدل على تغيّر كبير في مواقف النساء[24]. ونتيجة لذلك، انخفض معدل عدد أفراد الأسرة، في المدة 1986-2020، من 5.5 إلى 3.7 في القرى، ومن 4 إلى 3.5 في المدن[25]. وبالمثل، ارتفع معدل سن الزواج في المناطق الريفية خلال العقود القليلة الماضية من سنّ 19 تقريبًا في عام 1976 إلى سنّ 23 تقريبًا في عام 2020. وفي المناطق الحضرية، كان معدل سن الزواج 20 سنة تقريبًا في عام 1986، ليصبح 24 سنة في عام 2020[26]. وفضلاً عن ذلك، طرأت تغيّرات ملحوظة على التصورات والمواقف الريفية تجاه أسلوب الحياة الحديث، بخاصة لدى النساء الريفيات؛ فهنّ يحاولن تعزيز مكانتهن في العائلة وتحدّي القيم التقليدية في اختيار الزوج، والعمل، والتعليم (العالي) خارج البيت/ القرية. ويبيّن هذا الأمر أن النساء الريفيات والحضريات بِتْنْ أشدّ تشابهًا مع مرور الزمن، بخاصة في المطالبة بالمساواة الجندرية في الحقوق والفرص[27]. وقد أدت إمكانية استخدام الريف للبنية التحتية الحديثة إلى زيادة فرص تسويق المنتجات الزراعية، وتعريف سكان الريف بمجموعة متنوعة من النشاطات غير الزراعية ساهمت في رفع دخلهم وقدرتهم الشرائية.

وبالرغم من أن التحديث أحدث تحسّنًا ملموسًا في الحياة الريفية، علاوة على تحقيق الرفاهية وزيادة الفرص، فإن المعطيات على مستوى الماكرو (المشاريع الكبرى) بشأن توزيع المنافع تبيّن استمرارية التفاوت والفقر[28]. ويتبدّى هذا في تفاوت المؤشرات الريفية – الحضرية، مثل خط الفقر ومصاريف الغذاء والصحة، وما إلى ذلك. فمثلاً، تبيّن الإحصائيات الرسمية في المدة 2001-2013 أنّ معدل الفقر في المناطق الريفية أكثر من ضعفَي نظيره في المناطق الحضرية[29]. لقد زادت الإصلاحات الريفية ومشاريع التنمية الكبرى نسبةَ الفرص المتاحة أمام المجتمعات الريفية، غير أنها أوجدت أيضًا تحديات تنموية جديدة، مجتمعية وبيئية، تماثل التحديات التي تواجهها المناطق الحضرية.

المراجع

Afary, Janet. *The Iranian Constitutional Revolution, 19061911-: Grassroots Democracy, Social Democracy and the Origins of Feminism*. New York: Columbia University Press, 1996.

Azkia, M. *Sociology of Rural Development and Underdevelopment of Iranian Rural Society*. Tehran: Entesharat-e Ettlaat, 1986. (in Persian)

Bahramitash, R. & E. Hooglund (eds.). *Gender in Contemporary Iran: Pushing the Boundaries*. London/ New York: Routledge, 2011.

Farazmand, A. *The State, Bureaucracy, and Revolution in Modern Iran: Agrarian Reform and Regime Politics*. New York: Praeger, 1989.

Ferguson, J. *The Anti-politics Machine: Development, Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Harriss, John. *Rural Development: Theories of Peasant Economy and Agrarian Change*. London: Hutchinson, 1982.

22 "Statistical Abstract of Iran, 1977–2021," Iran Statistical Centre.

23 "Population of Iran from 1800 to 2020," *Statista*, accessed on 2/8/2022, at: https://bit.ly/3OKYY8f

24 "Statistical Abstract of Iran, 1977–2021."

25 Ibid.

26 Ibid.

27 S. Paknia & M. Navabakhsh, "Developmental Idealism and the Proposal of a Theoretical Model for Family Change in Iran," *International Journal of Social Sciences*, vol. 5, no. 1 (2015), pp. 11-22; E. Hooglund, "Changing Attitudes Among Women in Iran," in: R. Bahramitash & E. Hooglund (eds.) *Gender in Contemporary Iran: Pushing the Boundaries* (London/ New York: Routledge, 2011), pp. 120-135.

28 ينظر مثلًا:
Ali Shakoori, *The State and Rural Development in the Post-revolutionary Iran* (New York: Palgrave, 2001); F. Noorbakhsh, "Human Development and Regional Disparities in Iran: A Policy Model," *Journal of International Development*, vol. 14, no. 7 (2002), pp. 927-949.

29 "Results of the Detailed Statistic Collection of Rural and Urban Households' Expenditure and Income," Iran Statistical Centre, 2013.

Katouzian, Homa. *Political Economy of Modern Iran: Despotism and Pseudo-Modernism, 1926–1979*. Oxford: Oxford University Press, 1981.

Katouzian, M. A. "Land Reform in Iran: A Case Study in the Political Economy of Social Engineering." *The Journal of Peasant Studies*. vol. 1, no. 2 (January 1974).

Keddie, Nikki R. *Historical Obstacles to Agrarian Change in Iran*. Claremont, California: Society for Oriental Studies, Claremont Graduate School, 1960.

Lambton, Ann K. S. *Landlord and Peasant in Persia: A Study of Land Tenure and Land Revenue Administration*. London: Oxford University Press, 1953.

Masael Arzi va Dehghani. Tehran: Agah Publishers, 1982.

Ministry of Jihad-e Sazandegi. *Rural Construction*. Tehran: Undersecretary of Rural Construction, Planning & Programming Bureau,1992.

Mohtadi, H. "Expropriation of Multinational Firms: The Role of Domestic Market Conditions and Domestic Rivalries." *Economic Inquiry*. vol. 28, no. 4 (1990).

Noorbakhsh, F. "Human Development and Regional Disparities in Iran: A Policy Model." *Journal of International Development*. vol. 14, no. 7 (2002).

Paknia, S. & M. Navabakhsh. "Developmental Idealism and the Proposal of a Theoretical Model for Family Change in Iran." *International Journal of Social Sciences*. vol. 5, no. 1 (2015).

Pesaran, M. H. "The System of Dependent Capitalism in Pre-and Post-Revolutionary Iran." *International Journal of Middle East Studies*. vol. 14 (1982).

"Population of Iran from 1800 to 2020." *Statista*. at: https://bit.ly/3OKYY8f

"Results of the Detailed Statistic Collection of Rural and Urban Households' Expenditure and Income." Iran Statistical Centre. 2013.

Schirazi, A. *Islamic Policy: The Agrarian Question in Iran*. P. J. Ziess-Lawrence (trans.). London: Lynne Rienner, 1993.

Shakoori, Ali. *The State and Rural Development in the Post-revolutionary Iran.* New York: Palgrave, 2001.

"Statistical Abstract of Iran, 1977–2021." Iran Statistical Centre.

عملية تنظيم المشـاريع في المناطق الريفيـة بوصفها مشروعًـا نيوليبراليًا: إيران نموذجًا

حسن شاهراكي

أستاذ مساعد وعميد كليّة الإرشاد والتعليم الزراعي في جامعة زابل في إيران. شغل منصب باحث زائر في قسم دراسات التنمية بجامعة فيينا في النمسا (2015-2016). حاصل على الدكتوراه في الإرشاد والتعليم الزراعي من جامعة بو علي سينا بمدينة همدان في إيران، وعلى الماجستير في الإرشاد والتعليم الزراعيين من جامعة الرازي في كرمنشاه، وعلى البكالوريوس في الهندسة الزراعية من جامعة الفردوسي في مشهد. تشمل اهتماماته البحثية الرئيسة الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية لمرحلة ما بعد التنمية، وعلم الاجتماع الريفي، والتحليل السوسيولوجي لمفهوم تنظيم المشاريع في المناطق الريفية، وسوسيولوجيا الجسد والتجسيد. يتمتّع بخبرة في بعض الصيغ الحديثة عن المنهجيّات النوعيّة، مثل تحليل الأوضاع Situational Analysis، والنظرية المتجذّرة Grounded Theory، والتحليل النقدي للخطاب Critical Discourse Analysis.

التنمية وما بعد التنمية والنيوليبرالية

تؤدي المنظورات المختلفة، المتعلّقة بمفهوم التنمية وأبعاده، إلى صعوبة التوصّل إلى إجماعٍ نظري[1]. وتشكّل التنمية عملية أساسية معقّدة ومتعدّدة الأبعاد[2]؛ فهي تختلف عن غيرها من المفاهيم؛ مثل التنمية الاقتصادية، والنموّ الاقتصادي[3]. وتُنسب مؤشرات مثل متوسّط دخل الفرد والتصنيع والناتج المحلي الإجمالي، المرتبطة بالنمو الاقتصادي أو التسامح الاقتصادي، إلى التنمية الاقتصادية، بدلًا من التنمية وحدها. ويقدّم عالم الاجتماع الأرجنتيني رونالدو مانك Ronaldo Munck ثلاثة أشكال لخطاب التنمية من منظور ماركسي: نهج التنمية الأول، ونهج التنمية الثاني، ونهج التنمية الثالث. برز النهج الأول في أوروبا في القرن التاسع عشر، وهو يسلّط الضوء على التقدّم والنظام في أعقاب مرحلة التصنيع وتطوّر الرأسمالية. ويشدّد نهج التنمية الثاني على أنموذج التحديث والتبعية، بدءًا من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تسعينيات القرن العشرين. أمّا نهج التنمية الثالث، فهو خطاب ظهر في تسعينيات القرن العشرين، بوصفه ردّ فعل على ظهور التكامل الاقتصادي في عصر العولمة، وبزوغ فترة ما بعد التنمية. ويهدف هذا النهج إلى القضاء على مظاهر التفاوت بين الأمم من خلال التحوّل العالمي إلى نظام السوق Marketization، وإنشاء عالمٍ مسطّحٍ قائم على فكرة نهاية التاريخ. خلال هذه الفترة، زامنت عملية التنمية قيودٌ عدّة، بسبب تحدّيات نظرية ومنهجية نجمت عن العولمة والنسوية وحركة ما بعد الحداثة[4]. ومع ذلك، ظهرت مفاهيم وظواهر؛ مثل "تنمية الشعوب الأصلية"، و"التنمية الذاتية"، و"التنمية من القاعدة إلى القمّة"، و"التنمية المحلية". ويرى مانك أنّ التنمية أوروبية المنحى، ولا تزال تحتفظ بطابعٍ استعماري. ففي هذا العصر الذي يمكن الإشارة إليه، بوصفه فترة ما بعد التنمية، سيطرت النيوليبرالية بالفعل، على خطاب التنمية.

نتيجةً لتأثير ما بعد الحداثة في التنمية، جرى التشكيك في نظرية التنمية؛ إذ تعرّضت للنقد الأنثروبولوجي، وهو حيز يشير إليه العديد من المفكرين بوصفه "عصر ما بعد التنمية"[5]. ويرى المنظّرون لما بعد التنمية أن نظرية التنمية يجب أن تكون قائمة على ظروف الغرب التاريخية، وتعكس قيم الحضارة الغربية المتشابكة[6]. لذلك، من الضروري اتّباع نهج خطابي Discourse Approach في التنمية من أجل فصل المُثُل الغربية عن عملية التنمية. في هذا السياق، تشكّل التنمية خطابًا مهيمنًا، وشبكة خطاب Discourse Network[7] تجعل عملية الملاحظات اليومية منطقية ومجدية بالنسبة إلى البشر. باختصار، إنّ ما بعد التنمية هي مرحلة نواجه فيها "خطابًا متعدّد المضامين" عن التنمية بدلًا من خطاب التنمية، ونقابل من خلالها "بدائلَ من التنمية" بدلًا من "تنمية بديلة"؛ إنه عالمٌ لم يَعُد فيه خطاب التنمية متجانسًا وأحاديًا ومهيمنًا، بل بات قابلًا للتداول والاستثمار والاستغلال. وتتحقّق التنمية من خلال التأثيرات أو التفاعل فيما بين الموضوعات الدينامية.

إن التاريخ الفكري للنيوليبرالية متناقض ومثير للجدل. وتتضمّن أهمّ مكوّناته دور الحكومة في الاقتصاد والمنافسة في السوق واحتكار الشركات[8]. صحيح أن تركيز النيوليبرالية على تقليص دور الحكومة، إلّا أنّ الحكومات المنظّمة التي تستخدمها هي التي تحميها وتدعمها. إن الوصول إلى السلطة عن طريق نزع الملكية يمكّن النُخب الحاضرة في المجالين السياسي والاقتصادي، من خلال وسائل غير ديمقراطية، من الاستفادة من الموارد التي تملكها الحكومة لملء جيوبها. ففي نظامٍ اقتصادي ليبرالي جديد، "تتراجع" أجزاء كثيرة من جهاز الدولة، إلا أنه تظهر في المقابل هيئة حاكمة "ناشئة" جديدة. لذلك، أصبحت الدولة أداة أساسية في استغلال الفقراء وسوء معاملتهم. وبحسب هذا المعنى، يمكن النظر إلى النيوليبرالية على أنها عقيدة جديدة، أتت نتيجةً لتطويع سوق العمل، وخصخصة الشركات التي تملكها الدولة، وتمكين الشبكات الاجتماعية، والتجارة الحرّة العالمية. وهكذا يمكن تعريف النيوليبرالية بأنها عملية دينامية وتقدّمية، يتبنّى فيها المجتمع بنى اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة. وتؤدي أصولية السوق التي تتّخذ شكل احتكار الشركات، وانتشار النشاطات الريعية (تحت ستار ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع الصغيرة)، والتركيز على العقود وقوانين العقود بدلًا من الدور الذي تضطلع به الأسواق في تنظيم الرأسمالية، إلى نزعة قوية نحو التخزين والاستهلاكية والمادية بدلًا من الانتماء لتضعف التماسك الاجتماعي.

1 S. A. Razavi, "An Introduction to the Historical Problems and Contexts of Iran Underdevelopment," *The Monthly book of History and Geography*, vol. 138 (2009), p. 26. (in Persian)

2 M. Azkia & G. H. Ghafari, *The Sociology of Development* (Tehran: Keihan Publishing, 2005). (in Persian)

3 Azkia & Ghafari; E. Naraghi, *The Sociology and Development* (Tehran: Farzan Publishing, 2011). (in Persian)

4 M. Vosooghi & A. Eemani, "The Future of Rural Development and Sustainability Challenges," *Rural Development Journal*, vol. 1, no. 2 (2010), pp. 23-45. (in Persian)

5 K. Gardner & D. Lewis, *Anthropology, Development, and the Post-modern Challenge* (London: Pluto Press, 1996).

6 A. Escobar, "Anthropology and Development," *International Social Science Journal*, vol. 49, no. 154 (1997), pp. 497-515; A. Escobar, "Imagining a Post-development era," in: M. Edelman & A. Haugerud (eds.), *The Anthropology of Development and Globalization* (Malden, MA: Blackwell Publishing, 2005).

7 تحليل شبكة الخطاب هو مجموعة أدوات لطرق البحث بغية تحليل النقاشات التي ترتكز على الجهات الفاعلة، مثل نقاشات السياسات أو النقاشات السياسية. وتشمل الأمثلة نقاشات السياسات المتعلّقة بتغير المناخ، وسياسات المعاشات التقاعدية، أو تلك التي تتناول، على سبيل المثال لا الحصر، إدخال مشاريع بنية تحتية كبيرة، وغيرها من النقاشات.

8 Kean Birch, *A Research Agenda for Neoliberalism* (Cheltenham: Edward Elgar, 2017).

مفهوم القرية وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية في حقبة ما بعد التنمية

تشبه ريادة الأعمال، وتنظيم المشاريع اليوم، "شبحًا" يحوم فوق الاقتصاد وجميع مجالات الحياة الاجتماعية. بعبارة أخرى، أصبحت الحداثة متجذّرة في ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع[9]. ويمكن تقسيم تاريخ ريادة الأعمال إلى ثلاث حقب: (أ) حقبة ما قبل التاريخ، (ب) الحقبة الاقتصادية (من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن العشرين، بالتزامن مع هيمنة النهج الاستكشافي وعلم النفس في مجال ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع)، (ج) حقبة تعدّد التخصّصات (منذ ثمانينيات القرن الشعرين، بالتزامن مع بداية العولمة وبروز القيم الاجتماعية والدراسات السوسيولوجية لريادة الأعمال وإدخال مفهوم "فرص لتنظيم المشاريع"). ويستند التعريف إلى مفهوم "الفرصة"؛ وهو التعريف الأكثر عرضةً للجدل والنقد من بين التعريفات العديدة المرتبطة بتنظيم المشاريع[10]. ومن ثمّ، تُعدّ ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع عملية تتضمّن اكتشاف الفرص وتشمل تقييمها والاستفادة منها.

ويمكن وضع الجدل القائم المتعلق بريادة الأعمال وتنظيم المشاريع في إطار مفاهيمي يقوم على ثنائية نظرية[11]. فمن جهة، يشير المؤيدون لمفهوم ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع، شأنهم شأن جميع السلطات الوطنية والمحلية في إيران، إلى العلاقة المهمّة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي والتنمية. ومن جهة أخرى، يبحث المنتقدون لفكرة تنظيم المشاريع هذه الظاهرة بحثًا نقديًا من منظور سوسيولوجي وأنثروبولوجي[12]. ومع غلبة الآراء النقدية في التنمية في حقبة ما بعد التنمية، جرى تفسير عملية ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع تفسيرًا نقديًا أيضًا بوصفها استراتيجية إنمائية. فعلى سبيل المثال، يشير كلّ من كامبل جونز Campbell Jones، أستاذ علم الاجتماع المشارك، في جامعة أوكلاند نيوزيلندا، وأندريه سبايسر André Spicer، أستاذ السلوك التنظيمي في جامعة لندن ورئيس كلية الإدارة فيها، في كتابهما **إماطة اللثام عن المقاول** *Unmasking the Entrepreneur* إلى نُهُج ريادة الأعمال الوظيفية والتفسيرية والنقدية. في النهج الوظيفي، وهو السائد والمنتشر حاليًا في إيران، يؤكد المُضاعِف Maximizer[13] على إنتاج المنفعة والربح والقيمة المضافة. في حين يشير النهج التفسيري إلى ابتكار المعنى في عملية إنشاء المشاريع. وأخيرًا، يحاول النهج النقدي شرح الأفعال المرتبطة بعمليات إنشاء المشاريع وتفسير اقتصاداتها وسياساتها؛ من أجل وضعها في صميم النزاعات السياسية والاجتماعية واختبار تداعياتها السياسية والاقتصادية، وكشف علاقات القوى التي تشكّلها. هذا النهج الأخير هو محاولة لإعادة التفكير في عملية إنشاء المشاريع، وقد سلّط هذا المبحث أيضًا الضوء عليه.

وبعد التغيير الذي طرأ على مفهوم التنمية وإنشاء المشاريع في حقبة ما بعد التنمية أو في عصر العولمة النيوليبرالية، طرأ أيضًا تطوّرٌ على مفهوم القرية. لقد أعيد النظر فيه على شكل نماذج شمولية. فمن خلال استخدام فلسفة واقعية تأويلية، استعرض الباحث السويدي في الفلسفة سيمون روزانكفيست Simon Rosenqvist مفهوم القرية على شكل فهمٍ شامل. في هذه الفلسفة ومن خلال هذا الفهم، يشمل الحيز أبعادًا جغرافية، وتصويرية ولغوية وثقافية. إنّ النظر إلى الريف بوصفه حيزًا قائمًا بذاته أمرٌ مثير وضروري، ولا سيما في حقبة ما بعد الحداثة هذا؛ حيث اكتسبت الصور واللغة والرموز أهمية كبيرة. ويمكن تقييم تحليل روزانكفيست من خلال إعادة النظر في أعمال أستاذ الجغرافيا البشرية في جامعة إكستر، المملكة المتحدة بول كلوك Paul Clok والباحث الأميركي المتخصّص في السياسات والتنمية الريفية براين دابسون Brian Dabson التي تطوّر فيها المفهوم المادي للقرية وتحوّل إلى مفاهيم اجتماعية وثقافية ولغوية. وقد أصبحت أيضًا من خلالها الأراضي والمجتمع الريفيين، والواقع الريفي والهوية الريفية، فضلًا عن إنشاء المشاريع في المناطق الريفية، ظواهر محدّدة[14]. يحلّل دابسون ثلاثة مكوّنات للمجتمع الأميركي الريفي في تعريفه، ويتحوّل من

9 A. da Costa & L. Saraiva, "Hegemonic Discourses on Entrepreneurship as an Ideological Mechanism for the Reproduction of Capital," *Organization*, vol. 19, no. 5 (September 2012), pp. 587-614.

10 S. Venkataraman, "The Distinctive Domain of Entrepreneurship Research," *Advances in Entrepreneurship, Firm Emergence and Growth*, vol. 3 (1997), pp. 119-138; S. Venkataraman & S. Shane, "The Promise of Entrepreneurship as a Field of Research," *Academy of Management Review*, vol. 25, no. 1 (2000), pp. 217-226.

11 H. Shahraki & V. Sarani "Development and its Evil Twin: The Situational Analysis of Rural Entrepreneurship in Sistan Region," *Community Development (Rural and Urban Communities)*, vol. 11, no. 1 (2019), pp. 173-196.

12 J. O. Ogbor, "Mythicizing and Reification in Entrepreneurial Discourse: Ideology-Critique of Entrepreneurial Studies," *Journal of Management Studies*, vol. 37, no. 5 (2000), pp. 605-635; J. Cope, *Researching Entrepreneurship Through Phenomenological Inquiry: Philosophical and Methodological Issues* (Lancaster, UK: Institute for Entrepreneurship and Enterprise Development, 2003); D. Goss, "Schumpeter's Legacy? Interaction and Emotions in the Sociology of Entrepreneurship," *Entrepreneurship Theory and Practice*, vol. 29, no. 2 (2005), pp. 205-218; H. Shahraki & R. Movahedi, "Reconceptualizing Rural Entrepreneurship Discourse from a Social Constructionist Perspective: A Case Study from Iran," *Middle East Critique*, vol. 26, no. 1 (2017), pp. 79-100.

13 المُضاعِف هو الفرد الذي يسعى على الدوام للحصول على النتيجة المثلى في أي عمل يقوم به. يروم المضاعفون الكمال في أفعالهم، إلا أن هذا المصطلح يرتبط على نحوٍ خاص بصناع القرار، لا بالمقاوَلات المتعثّرة بصفة عامة في الحياة.

14 B. Dabson, *Entrepreneurship as a Real Community and Economic Development Strategy, Rural Policy Research Institute & Truman School of Public Affairs* (Columbia: University of Missouri, 2005); P. Cloke, "Conceptualizing Rurality," in: P. Cloke, T. Mardsen & P. H. Mooney (eds.), *Handbook of Rural Studies* (London: Sage, 2006).

منظورٍ مادي إلى منظورٍ متكامل لمفهوم القرية: من ناحية الاقتصاد والقيم والبيئة والجوّ أو المناخ[15]. فوفقًا لدابسون، في سياق شرحه لمكوّن الاقتصاد، تبدو الزراعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الريفي. وهو يعرّف القيم من ناحية الدين والتقاليد والاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي، ويعتقد أن البيئة تتكوّن من مساحات منعشة تملؤها الماشية والحيوانات والأشجار والحقول. ويشير إلى المناخ على أنه نمط حياة أكثر راحة وأمانًا ومكانًا مناسبًا للترفيه وممارسة الرياضات الخطرة والسياحة البيئية. ومع مراعاة التغيرات التي طرأت على مفاهيم التنمية وإنشاء المشاريع والمناطق الريفية، يمكن تعريف تنظيم المشاريع في المناطق الريفية بأنها:

عمليةٍ تفاعل مستمرّ بين فردٍ أو أفراد مع السياق من جهة، والفرص من جهة أخرى. وتتضمّن هذه العملية، عادةً، خطوات مثل التعرّف إلى الفرص التي يمكن أن تزيد دخول القرويين وتقييمها والاستفادة منها، من خلال تأمين فرص عمل أو توفير تنوّعٍ وظيفي على المدى القصير. يمكن (ويجب) أن تؤدي العملية أيضًا إلى تعزيز مشاركة المرأة في تنمية القرية وزيادة رأس المال الاجتماعي في القرية وتعزيز علاقاتها الجديدة بالقرى أو البلدات المجاورة، وتعزيز دور الحركات الريفية وتشجيع تشكّلها على المدى الطويل[16].

يسلّط هذا التعريف بعملية إنشاء المشاريع في المناطق الريفية الضوء على العلاقة بين ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع من جهة، والتنمية ودور النساء والفاعلية Agency من جهةٍ أخرى. ويصف الشكل (1) تطوّر مفاهيم القرية وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية.

الشكل (1)

مفاهيم ومكوّنات جديدة عن القرية وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية

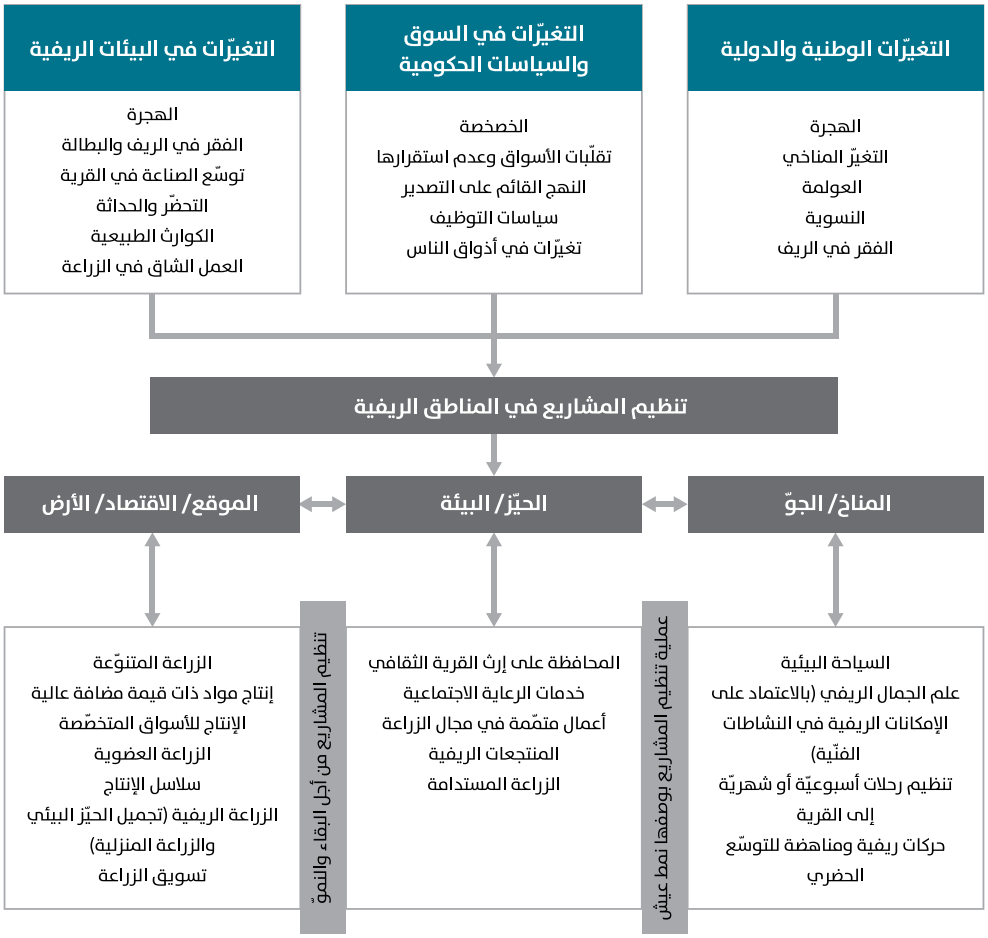

المصدر: من إعداد الباحث.

15 B. Dabson, *Entrepreneurship as a Real Community and Economic Development Strategy, Rural Policy Research Institute & Truman School of Public Affairs* (Columbia: University of Missouri, 2005).

16 Hassan Shahraki, "Explanation of Cultural and Social Components of Rural Entrepreneurship: A Qualitative Research," *Journal of Entrepreneurship Development*, vol. 9, no. 4 (2017), pp. 749-768.

تاريخ التنمية في إيران وبداية دورة عمليات تنظيم المشاريع ضمن النظام الاقتصادي

اتّسم نظام التخطيط الإنمائي في إيران تاريخيًا ببنية حكومية مركزية. وبعد فترة قصيرة من الموافقة على قانون تنفيذ خطة التنمية للسنوات السبع الأولى للبلاد، صدر تقرير في ملحق المجلّة الصادرة عن البنك الوطني الإيراني (بنك ملي إيران) في عددها رقم 98 بعنوان **تاريخ إعداد خطة التنمية للسنوات السبع في إيران**. ويشكّل هذا التقرير، الذي يتضمّن أيضًا نص مشروع قانون لخطة السنوات السبع الأولى، أوّل وثيقة رسمية في أدبيات التنمية في إيران. وقد شهد تاريخ إيران الاقتصادي تنفيذ إحدى عشرة خطة تنمية في السنوات الثلاث والسبعين الماضية. قبل ثورة عام 1979، في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، جرى تنفيذ خمس خطط تنموية: الخطة الأولى (1949–1956)، والخطة الثانية (1955-1962)، والخطة الثالثة (1962-1967)، والخطة الرابعة (1968-1972)، والخطة الخامسة (1973-1978)[17]. وقد تبنّت إيران ستّ خطط تنموية بين عامي 1989 و2022. ووفق الباحثة في علم الاجتماع الحضري في جامعة يورك، اعظم خاتم، شكّل إهمال التنمية السياسية، القائمة على المجتمع المدني، القاسمَ المشترك الذي جمع بين خطط التنمية في إيران كلّها، قبل ثورة عام 1979 وبعدها. وقد ساهمت التنمية في إيران، منذ عهد الشاه البهلوي، في تعزيز النظام الاقتصادي القائم على التجارة والتوجه المتطرّف للسوق، في ظلّ غياب التطوّرات السياسية. وأتى ذلك بمعزل عن تطوير الخطة الصناعية في أربعينيات القرن العشرين، ومشروع إصلاح الأراضي الزراعية خلال الفترة 1962-1972 ونشاطات جهاد البناء (إحدى منظمات الثورة الإيرانية) في السنوات الأولى للثورة، التي تأثرت بدوافع ثورية وانعكست في خطة التنمية الأولى بعد الثورة، فضلاً عن التدابير التي اتخذتها حكومة الرئيس خاتمي لتمكين المجتمع المدني في سبعينيات القرن العشرين.

يجب أن تنظر دولة مثل المملكة العربية السعودية في هذه العوامل، وهي أصبحت نموذجًا للتنمية يمكن أن تحتذيه الدول العربية المجاورة، نتيجة الإصلاحات التي أجراها محمد بن سلمان. فباستثناء السنوات الأولى التي أعقبت الثورة، ولا سيما خلال رئاسة أكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، والتي اتسمت بطبيعة تنشد العدالة بفعل الثورة الإسلامية والحرب الإيرانية - العراقية (1980–1988) التي دامت ثماني سنوات، سعت خطط التنمية في إيران، التي كانت قائمة على إنتاج وتوزيع شبه ليبرالي، إلى ترسيخ الرأسمالية الكومبرادورية والاستهلاكية غير المنتجة. ومن وجهة نظرٍ تاريخية، أطلقت الحكومة الإيرانية العديد من الخطط والبرامج المرتبطة بإنشاء البرامج وتنظيمها. ولكن باستثناء فترة سنتين أو ثلاث سنوات بعد الثورة الإسلامية عام 1979، حينما انخرطت منظمة الدولة الثورية الناشئة حديثًا، أي جهاد البناء (جهاد سازندكى باللغة الفارسية)، في نشاطات ريفية مهمّة (وإن كانت تقتصر على إنشاء البنية التحتية الريفية)، لم تكن توجد أعمال ومشاريع وخطط أكاديمية أو عملية واضحة تراعي الديناميات الداخلية للمجتمعات الريفية والفلاحية[18].

اعتمدت العديد من الدراسات التي تناولت ريادة الأعمال، وبخاصة تنظيم المشاريع في المناطق الريفية، منظورًا قائمًا على الشهادات تجاه إنشاء المشاريع، بناءً على فرضية وجود علاقة محدّدة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي والتنمية[19]. ويفترض التقرير الأحدث الصادر عن المشروع البحثي، المرصد العالمي لريادة الأعمال، وجود علاقة مباشرة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي[20]. وترى هذه الأدبيات التي تتمحور حول ريادة الأعمال أن عملية إطلاق مشاريع جديدة وإدارتها تتيح إيجاد فرص عمل جديدة، وتوفّر مداخيل أعلى، وتؤمن قيمة مضافة، وذلك غالبًا عن طريق طرح أفكار وتقنيات ومنتجات جديدة على المجتمع. ولا بد من أن تؤدي زيادة القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي إلى انخفاض معدلات التضخم والبطالة، لكن ذلك لا ينطبق على إيران على الأقل. ويشدّد التقرير الأخير للمرصد العالمي لريادة الأعمال على أن التضخّم خيّم على الاقتصاد في أغلبية أشهر عام 2021؛ إذ تجاوزت نسبته 40 في المئة[21]. ويأتي السباق غير المتكافئ بين ريادة الأعمال والمؤشرات الاقتصادية، مثل التضخم، من بين أسباب أخرى، على سبيل المثال، عند وقوع حدث مثل

17 للمزيد من المعلومات عن خطط إيران التنموية السابقة، ينظر: Farhad Daftary, "Development Planning in Iran: A Historical Survey," *Iranian Studies*, vol. 6, no. 4 (1973), pp. 176-228.

18 Gholamreza Ghaffary, "The State and Rural Development," *Middle East Critique*, vol. 15, no. 3 (2006), pp. 283-293.

19 K. Daugstaad, K. Ronningen & B. Skar, "Agriculture as an Upholder of Cultural Heritage? Conceptualizations and Value Judgments: A Norwegian Perspective in International Context," *J. Rural Stud.*, vol. 22, no.1 (2006), pp. 67-81; G. McElwee, *Developing Entrepreneurial Skills of Farmers* (Lincoln, CA: University of Lincoln, 2005); D. Audretsch, *Entrepreneurship: A Survey of the Literature* (Bloomington, IN: Institute for Development Strategies, Indiana University and Centre for Economic Policy Research, 2002).

20 The Global Entrepreneurship Monitor, *Gem 2021/2022 Global Report: Opportunity Amid Disruption* (London: 2022), accessed on 23/6/2022, at: https://bit.ly/3njBIC4

21 Ibid., p. 25.

الشكل (2)

معدّل التضخّم في إيران (2019–1979)

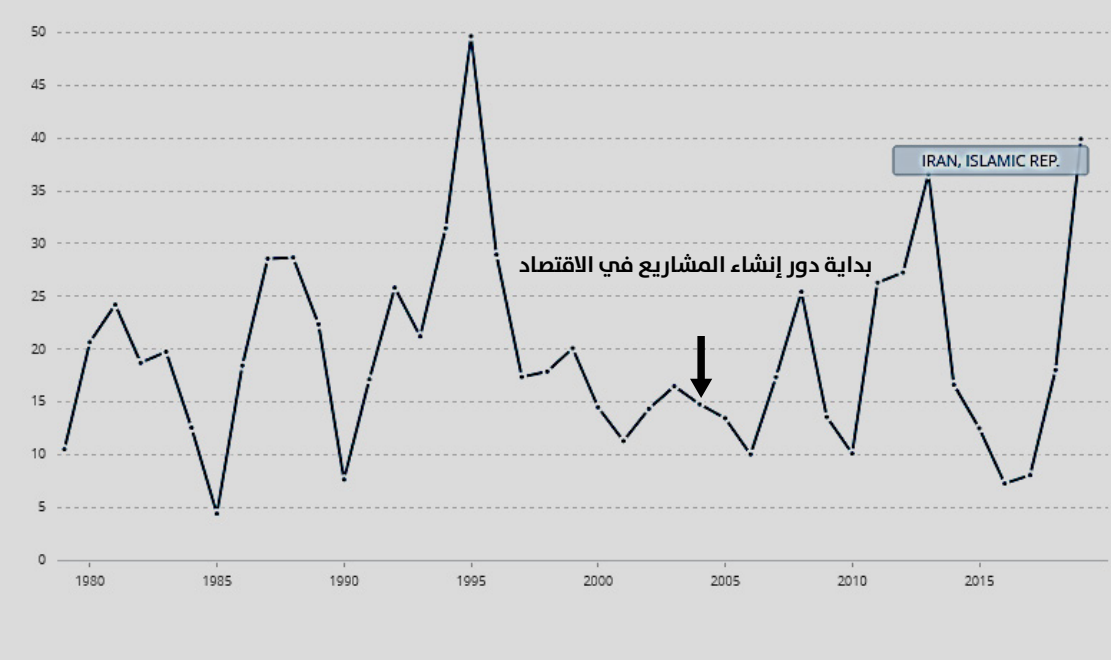

المصدر:

World Bank, "Inflation, Consumer Prices (annual %) - Iran, Islamic Rep.," accessed on 23/6/2022, at: https://bit.ly/3sXNgflA

الشكل (3)

نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي (2019–1979)

نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (ثابت للعام 2010 بالدولار الأميركي)

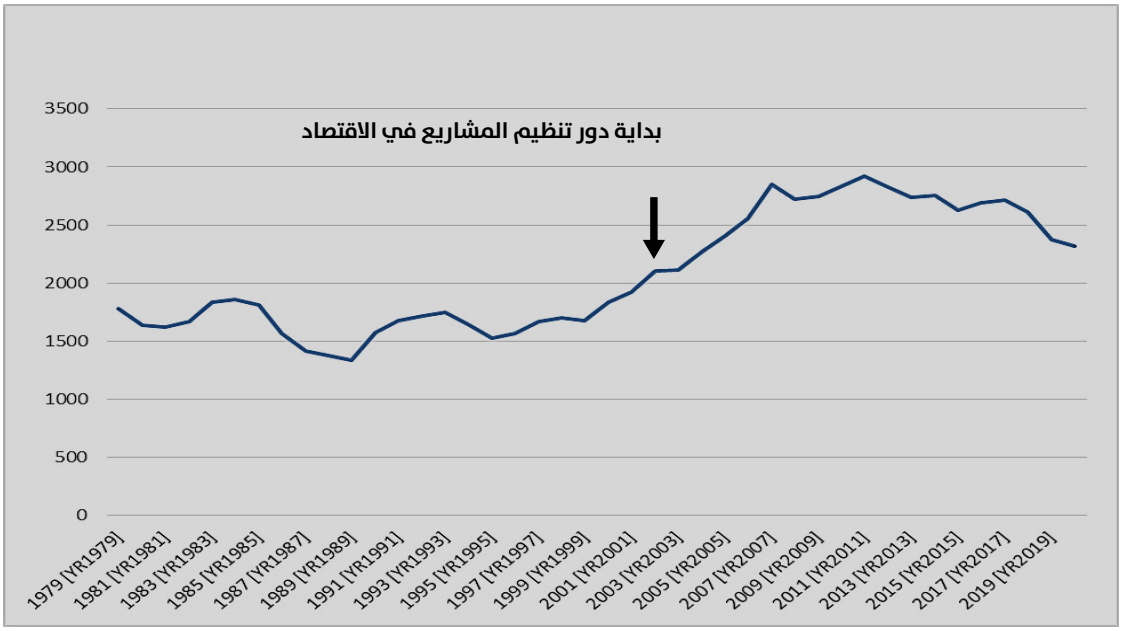

المصدر :

World Bank, "Households and NPISHs Final Consumption Expenditure per Capita (Constant 2010 US$)," accessed on 23/6/2022, at: https://bit.ly/3NDL2fu

تفشيّ جائحة فريوس كورونا المستجد (كوفيد19-)، نتيجةً لاختلالات بنيوية حادة ومزمنة متأصّلة في النظام الاقتصادي في إيران.

وكانت معدّلات التضخم والبطالة، خلال السنوات الثمانية للحرب الإيرانية – العراقية، منخفضةً نسبيًا، فبلغت 6.9 و11.9 في المئة على التوالي. ويبيّن الشكل (2) معدّل التضخم في إيران في الفترة 1979-2019. وقد سيطرت الحكومة على متوسط معدّل التضخم في الفترة 1981 و1989 حتى بلغ 20 في المئة. غير أنّ معدّل التضخم شهد تقلّبات مع مرور الزمن، وبلغ ذروته ليصل إلى 39.9 في المئة في عام 2019؛ وهذا يعني أن الدور الذي اضطلع به قطاع إنشاء المشاريع في الاقتصاد، من عام 2005 فصاعدًا، لم يستطع تحقيق معدّل التضخم المنطقي والمقبول اقتصاديًا. ويعود التحوّل الذي شهده الاقتصاد الإيراني في مجال ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع إلى بداية رئاسة محمود أحمدي نجاد في عام 2005، ودعم حكومته للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة الحجم[22]. ومنذ ذلك الحين، أُدرِجت ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية في جدول أعمال الحكومة بوصفها مشروعًا. وغالبًا ما جرى اعتماد فكرة تنظيم المشاريع التي تملكها الدولة من دون أن تكون هذه الفكرة عرضةً للانتقادات؛ إذ يُفترض فيها أنّ تجد حلولاً للعديد من المشكلات، بخاصةٍ مشكلة البطالة[23]. وكانت توقّعات الحكومة منها عالية جدًا، إلى حدّ أنّ جميع الحكومات سعت، طوال أكثر من عقدين، لترسيخ صورة "حكومة نظيفة ونقية" و"ريادة الأعمال بوصفها أمرًا مقدسًا وبديهيًّا". وهكذا، اقتصر تنظيم المشاريع التي تملكها الدولة في إيران على الطريقة الأبسط والأكثر فاعلية من حيث التكلفة: دفع التسهيلات المصرفية والائتمانات. وعلى سبيل المثال، خصّص الصندوق الوطني للتنمية، في عام 2018، نحو 1.5 مليار دولار من القروض للتنمية الريفية وإيجاد فرص عمل في المناطق الريفية[24]. غير أنّ الدفع عن طريق الائتمان لا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز رفاه القرويين. أما أحد مؤشرات الرفاه، فهو نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

يبين الشكل (3) نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية في الفترة 1979-2019. وكان معدّل الاستهلاك قد اتخذ اتجاهًا ثابتًا ومطّردًا في الفترة 1979-1990، وحتى في أثناء الحرب. في هذه الفترة، كانت سياسات التوزيع والإنتاج في تفاعلٍ متوازن. وإذا كانت تكلفة الحرب تُقدّر بنحو 440 مليار دولار[25]، فإنّ كمية الاستهلاك هذه معقولة. وعلى الرغم من أن الحرب وضعت أوزارها، فإن معدّل الاستهلاك ارتفع في الفترة 1990-2000، في حين أنه ارتفع (أي الرفاه) في الفترة 2004-2007، لكنه ما لبث أن انخفض بعد هذه الفترة. ومن ثمّ، لم تؤسس عملية تنظيم المشاريع في المناطق الريفية لعلاقة مهمة بالرفاه، وأثبتت أنها غير مبالية بحماية البيئة وبفاعلية القرويين. فالمواطنة النيوليبرالية المرتبطة بإنشاء المشاريع وريادة الأعمال تفتقر إلى الروح الجَمْعية وحسّ التضامن؛ إذ تركّز على المراكمة من أجل استهلاك أكبر فحسب.

ريادة الأعمال والنتيجة المبكّرة للتنمية غير المتكافئة

وفقًا لاستنتاجات شهراكي والأستاذ المساعد في الإرشاد الزراعي والتربية في جامعة زابل في إيران، ولي الله ساراني، أشار المستجيبون إلى العوامل التي تؤثر في تنظيم المشاريع في المناطق الريفية في إيران، مثل احتكار الإقراض المتعلّق بتنظيم المشاريع والفساد البنيوي في عملية الإقراض، وغياب الإشراف الحكومي، وعدم استقرار الحكومات، والاحتكار في النظام الاقتصادي، والافتقار إلى التقييم الاقتصادي المناسب لخطط الأعمال. وترتبط هذه التحدّيات أيضًا بالخصائص الكلية للنظام الاقتصادي في البلاد، الذي أقرّ بفكرة تنظيم المشاريع في المناطق الريفية، على الرغم من جذورها التاريخية في المدارس والنظام الرأسمالي التنافسي، بوصفها مشروعًا حكوميًا في التنمية الريفية وينطوي على مفارقات. ولقد بحث كلّ من الأستاذ المشارك في جامعة طهران، غلام رضا جمشيديها والأستاذ المساعد في علم الاجتماع في جامعة الخوارزمي في إيران، حمزة نوزاري، في التغيرات التي طرأت على مفهوم التنمية بعد الثورة الإسلامية، باستخدام نظرية الخطاب لدى المنظّر السياسي والفيلسوف الأرجنتيني، إرنستو لاكلو Ernesto Laclau، وأستاذة النظرية السياسية

22 عن سياسات أحمدي نجاد الاقتصادية وأداء الاقتصاد الكلي لإيران، ينظر:
Nader Habibi, "Economic Legacy of Mahmud Ahmadinejad," *Working Paper Series*, Brandies University Crown Center for Middle East Studies, no. 5 (2014), accessed on 23/6/2022, at: https://bit.ly/3MkgzTm

23 G. Jamshidiha & H. Nozari, "Changes in the Meaning of Development after the Islamic Revolution in Iran: From Rejecting to Redefining," *Community Development (Rural and Urban Communities)*, vol. 6, no. 1 (2014), pp. 25-48.

24 at: https://bit.ly/3wRXP7e ,2022/6/accessed on 23 ,2019/2/1.5Billion Dollars Have Been Allocated to Job Creation in Rural Areas of the Country," *Irna*, 21 "

25 وفقًا لسعر الصرف التقديري خلال الحرب، كان الدولار الأميركي الواحد يساوي سبعين ريالاً إيرانيًا.

البلجيكية، شانتال موف Chantal Mouffe[26]. ورأيا أنّ الخطابين المهيمنين للنمو النيوليبرالي (هاشمي رفسنجاني وخاتمي وروحاني) والتوزيع النيوليبرالي (حكومة أحمدي نجاد) قد أثّرا في أجواء التنمية في إيران. وقد سلّطت هذه الخطابات الضوء على إصلاح/ زيادة الأسعار ومجتمع السوق[27]، واستبدلت التنمية بالاقتصادات.

استوعب النظام الاقتصادي في إيران الخطاب في شأن ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع من منظور الاقتصاد السياسي وعالم الرأي. فصاغها، معتمدًا مفاهيم اقتصادية نيوليبرالية، مثل الخصخصة، والربح، والإنتاجية، وسرعة التحرّك لدى الحكومة، وتقليص حجم الجهاز الحكومي، وإضفاء الطابع التجاري على العلم، والابتكار، والتكنولوجيا، وتطبيق العلم، ووجود منظمات غير حكومية تكمّل ريادة الأعمال وتدعمها. ولكن وفقًا للنظريات التي تسعى لتفسير العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد الإيراني - مثل نظرية سلسلة تراكم رؤوس الأموال في إيران - تفتقر ريادة الأعمال، حتى في شكلها الرأسمالي الناشئ عن الابتكار في العملية الاقتصادية بأكملها سعيًا وراء تحقيق الربح[28]، إلى حيز للتنمية ضمن جوهر النظام الاقتصادي الحالي في إيران. وقد أُحيلت هذه المشكلة إلى الحكومة إحالة غير كاملة تحمل معها مفارقات، على الأقلّ فيما يخص القطاع الريفي. غير أن الحكومة انحرفت عن مسار التنمية الريفية، الذي هو واجبها الأساسي. ومن ثمّ، جرى استبدال المجموعة أو المنتج الجمْعي، الذي لا يتمتّع بأي حماية بموجب القواعد المعقّدة، بصاحب مشروع يعمل بصفةٍ فردية، يسعى لتحقيق الكسب الريعي ويجهد للحصول على تسهيلات مصرفية. ونجم عن هذه العملية تكريس الاقتصاد بأكمله، لا الاقتصاديات، بوصفه نظامًا، لخطاب ريادة الأعمال وممارستها، وذلك وفقًا للتقرير الأخير الصادر عن منظمة التخطيط وإعداد الميزانية Planning and Budgeting Organization[29]، الذي رأى أن هناك ارتفاعًا في المؤشرات الاقتصادية، مثل معامل جيني Gini Coefficient لقياس التفاوت الاقتصادي، ومؤشر ثيل Theil Index لقياس عدم المساواة الاقتصادية، ومؤشر أتكنسون القياسي Atkinson Index لقياس التفاوت في الدخل، ومؤشر بالما Palma Ratio (إحدى الأدوات الأخرى المعتمدة لقياس اللامساواة)، وهي تعكس كلها إما المساواة في التوزيع أو عدم المساواة. وكان هذا هو الحال في الفترة 2013-2019 حينما عانت البلاد خطط المشاريع الرأسمالية النيوليبرالية، وشهدت اضطرابات اجتماعية. وارتفعت المؤشرات المرتبطة بتلك الفترة ارتفاعًا حادًّا: من 0.37 إلى 0.4 (معامل جيني)، ومن 0.2240 إلى 0.2871 (مؤشر ثيل)، ومن 0.1982 إلى 0.2461 (مؤشر أتكنسون القياسي)، ومن 1.62 إلى 2.05 (مؤشر بالما). ولقد أدّت عملية إنشاء المشاريع وتنظيمها، إضافة إلى برامج التكيف الهيكلي النيوليبرالي، إلى تقويض النظام الاقتصادي الإيراني برمّته.

الطريق إلى الخلاص: الانتقال إلى الرخاء الريفي

يشكّل "الازدهار الريفي" (أو الرخاء) حلًّا لتفادي فكرة تنظيم المشاريع في المناطق الريفية بوصفها مشروعًا نيوليبراليًا[30]. ويشير المصطلح إلى تطوّر مفهوم التنمية البشرية وتراكم الموارد المادية، التي لم تحظَ باهتمام كبير في مؤشرات، مثل نصيب الفرد من الدخل والتعليم ومتوسّط العمر المتوقّع. فالازدهار الريفي، هو تحوّل جذري في الخطاب والممارسة في التنمية الريفية المثلى. ويشبه الرخاء الريفي، من وجهة نظرٍ خطابية، إلى حدٍّ بعيدٍ مفهوم Buen Vivir (مصطلح باللغة الإسبانية)، أي "العيش الرغد" أو الرفاه الجمْعي، وهو يشير إلى أنموذج التنمية البديلة في أميركا اللاتينية[31]. وتتمثّل الميزة الرئيسة لهذا المفهوم في التحوّل الجذري التدريجي من المستوى الفردي (نوعية الحياة ومكوّناتها مثل الحرية والاستقلالية) إلى المستوى المؤسسي (إرساء ديمقراطية الدولة)، والانتقال أخيرًا، إلى الاهتمامات العالمية التي تتمحور حول نُظُم حيوية (مثل العيش بانسجام أو التعايش مع الطبيعة وجميع الأنواع غير البشرية). يؤكد مفهوم "العيش الرغد" على العقلانية القائمة على الأخلاق والأساس العاطفي للتفاعلات الاجتماعية وحركات كبح النمو .Degrowth[32]

26 M. Jørgensen & L. Phillips, *Discourse Analysis as Theory and Method* (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1999).

27 M. Granovetter, "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness," *American Journal of Sociology*, vol. 91, no. 3 (1985), pp. 481-510.

28 T. Knudsen & R. Swedberg, "Capitalist Entrepreneurship: Making Profit through the Unmaking of Economic Orders," *Capitalism and Society*, vol. 4, no. 2 (2009).

29 كانت هذه المنظمة العقل المدبّر لمشروع التنمية قبل ثورة عام 1979 وبعدها.

30 H. Shahraki, "Three-Dimensional Paradigm of Rural Prosperity: A Feast of Rural Embodiment, Post-Neoliberalism, and Sustainability," *World*, vol. 3, no. 1 (2022), pp. 146-161.

31 K. Artaraz, & M. Calestani, "Suma qamaña in Bolivia: Indigenous Understandings of Well-being and Their Contribution to a Post-Neoliberal Paradigm," *Latin American Perspectives*, vol. 42, no. 5 (2015), pp. 216-233; C. Walsh, "Development as Buen Vivir: Institutional Arrangements and (de)colonial Entanglements," *Development*, vol. 53, no. 1 (2010), pp. 15–21; E. Gudynas, "Buen Vivir: Today's Tomorrow," *Development*, vol. 54, no. 4 (2011), pp. 441-447.

32 تدعو مبادئ كبح النمو إلى تقليص الإنتاج وتخفيف الاستهلاك؛ ما يعني مزيدًا من الرفاه الاجتماعي والبيئي. وينبذ مفهوم كبح النمو المُثُل الرأسمالية التي تنحاز إلى صالح اقتصاد عالمي يعطي الأولوية للاكتفاء والديمقراطية وإعادة التوزيع والرفاه الفردي. ويسعى مفهوم كبح النمو للحد من التفاوت الاجتماعي على مستوى العالم، وهو معني في الوقت نفسه بتعزيز العدالة البيئية، من خلال التخلّص من النماذج الغربية التقليدية للتنمية، مثل الناتج المحلي الإجمالي. وقد حظيت حركة "كبح النمو" باعتراف دولي في عام 2008، بعد أول مؤتمر رسمي عُقد في باريس في هذا الشأن.

Movements وفي السياق نفسه، يسعى الرخاء الريفي للنظر في العناصر التي تشملها التنمية (مثل الصمود في مواجهة تغير المناخ) من أجل تحويل العواقب الوخيمة للنظام الاقتصادي النيوليبرالي وإبطالها، وإيلاء الطبيعة اهتمامًا خاصًا.

تُعدّ مسألة وضع الطبيعة، في صدارة القضايا موضع الاهتمام، إنجازًا مهمًا في سبيل تحقيق الازدهار الريفي. وقد أفادت عدّة مؤسسات إعلامية مؤخرًا أنه نفق نحو 8 آلاف طائر مهاجر في شبه جزيرة ميانكاله (وهي أرض رطبة) في شمال إيران لإصابتها بالتسمّم. ويمكن تفادي تكرار مثل هذا الحدث من خلال النظر في الازدهار الريفي. وفي هذا الإطار، يشكّل الرخاء الريفي، في معالجته ظواهر مثل النسوية الريفية وتغير المناخ، نهجًا تقدميًا في مقاربة عملية إنشاء المشاريع وتنظيمها في المناطق الريفية. فهو يدرج مفاهيم مثل المشاعر والأخلاق ضمن الممارسات الاقتصادية. إنّ الازدهار الريفي هو أنموذج إنمائي، يحدّد مكانة التنمية ويضعها في سياقها. ومن ثمّ، ينظر الرخاء الريفي في معنى التنمية، من ناحية الأوضاع التاريخية، وسياقات المجتمع الثقافية والاجتماعية، بوصفها دينامية ومرنة ومركّبة. وأخيرًا، يقتضي الازدهار الريفي مراجعة للدلالة المادية والجغرافية للحيز، وإدراج مفاهيم ثقافية ومصطلحات أخرى، مثل إضفاء الطابع الريفي على الحضر والطابع الحضري على الريف، وتوسيع نطاق حقوق المواطنة لتشمل أنواع النباتات والحيوانات واستبدال الأيديولوجيا بالطبيعة. ويساهم الازدهار الريفي مساهمة كبيرة في تحقيق مفهوم الاستدامة. إضافة إلى ذلك، وبناءً على دراسة حالة إيران، يمكن اقتراح التوصيات التالية في مجال الاقتصاد السياسي المرتبط بتنظيم المشاريع:

يمكن تفكيك الخطاب الوضعي والمتجانس والأحادي لمفهوم تنظيم المشاريع في المناطق الريفية والتنمية، وتحويله إلى خطاب ديالكتيكي وبنائي ومتعدّد المعاني والأبعاد والازدهار الريفي المجتمعي والحكومي.

تحتاج العبارات التنموية الرائجة، التي تصوغ مفرداتها الخاصة، إلى تفكيك[33]. على سبيل المثال، يجب تقديم إجابة تفصيلية، ردًّا على الأسئلة التالية: لماذا يجب إنتاج خطاب المناطق المحرومة وإعادة إنتاجه؟ وكيف؟ وما علاقات القوة في هذه العملية؟

يجب النظر إلى فكرة تنظيم المشاريع في المناطق الريفية على أنها خطاب يجب تفكيكه. فعلى سبيل المثال، من المهمّ تحليل المفهوم الأساسي لمصطلح "الفرصة" بدلًا من التركيز على مفهوم "إيجاد فرص العمل" والاستراتيجية المرتبطة به.

يجب دراسة فكرة تنظيم المشاريع في المناطق الريفية دراسة نقدية، بوصفها مشروعًا تنمويًّا حكوميًّا، وبحث مسألة التخلي عنها (أو تحسينها) والعودة إلى خطاب التنمية الريفية الكلاسيكية، وممارستها؛ إذ هي تسعى لتحقيق أهداف مثل القضاء على الفقر والبطالة والتفاوت.

من الضروري مكافحة الفساد مكافحة ثابتة وواسعة النطاق وبصورة شاملة؛ من أجل استبدال مشروع الحكومة المتناقض في شأن تطوير تنظيم المشاريع في المناطق الريفية الذي يحمل خطاب الزراعة المتعدّدة الوظائف من جهة، وبوصفه مشروعًا حكوميًّا من جهة أخرى.

يجب مراعاة التدابير المؤسسية المتعلقة ببلورة الهوية الريفية وإعادة إنتاجها، هوية تنطلق من الحركات الريفية العفوية والمستقلة.

يجب النظر إلى الحياة الريفية بوصفها عملية للعيش في انسجام مع الطبيعة.

يجب إعادة النظر في مفهوم فرصة إنشاء المشاريع وتنظيمها، بطريقةٍ تشمل حقوق الموارد الطبيعية، والأنواع غير البشرية، وتضمن مصالحها (تأميم الموارد).

المراجع

Artaraz, K. & M. Calestani. "Suma qamaña in Bolivia: Indigenous Understandings of Well-being and Their Contribution to a Post-Neoliberal Paradigm." *Latin American Perspectives*. vol. 42, no. 5 (2015).

33 A. Cornwall, "Introductory Overview – Buzzwords and Fuzzwords: Deconstructing Development Discourse," in: A. Cornwall & D. Eade (eds.), *Deconstructing Development Discourse: Buzzwords and Fuzzwords* (Warwickshire: Practical Action Publishing, 2010).

Audretsch, D. *Entrepreneurship: A Survey of the Literature*. Bloomington, IN: Institute for Development Strategies, Indiana University and Centre for Economic Policy Research, 2002.

Azkia, M. & G. H. Ghafari. *The Sociology of Development*. Tehran: Keihan Publishing, 2005. (in Persian)

Birch, Kean. *A Research Agenda for Neoliberalism*. Cheltenham: Edward Elgar, 2017.

Cloke, P., T. Mardsen & P. H. Mooney (eds.). *Handbook of Rural Studies*. London: Sage, 2006.

Cope, J. *Researching Entrepreneurship Through Phenomenological Inquiry: Philosophical and Methodological Issues*. Lancaster, UK: Institute for Entrepreneurship and Enterprise Development, 2003.

Cornwall, A. & D. Eade (eds.). *Deconstructing Development Discourse: Buzzwords and Fuzzwords.* Warwickshire: Practical Action Publishing, 2010.

da Costa, A. & L. Saraiva. "Hegemonic Discourses on Entrepreneurship as an Ideological Mechanism for the Reproduction of capital." *Organization*. vol. 19, no. 5 (September 2012).

Dabson, B. *Entrepreneurship as a Real Community and Economic Development Strategy*, *Rural Policy Research Institute & Truman School of Public Affairs*. Columbia: University of Missouri, 2005.

Daftary, Farhad. "Development Planning in Iran: A Historical Survey." *Iranian Studies*. vol. 6, no. 4 (1973).

Daugstaad, K., K. Ronningen & B. Skar. "Agriculture as an Upholder of Cultural Heritage? Conceptualizations and Value Judgments: A Norwegian Perspective in International Context." *J. Rural Stud*. vol. 22, no.1 (2006).

Edelman, M. & A. Haugerud (eds.). *The Anthropology of Development and Globalization*. Malden, MA: Blackwell Publishing, 2005.

Escobar, A. "Anthropology and Development." *International Social Science Journal*. vol. 49, no. 154 (1997).

Gardner, K. & D. Lewis. *Anthropology, Development, and the Post-modern Challenge*. London: Pluto Press, 1996.

Ghaffary, Gholamreza. "The State and Rural Development." *Middle East Critique*. vol. 15, no. 3 (2006).

Goss, D. "Schumpeter's Legacy? Interaction and Emotions in the Sociology of Entrepreneurship." *Entrepreneurship Theory and Practice*. vol. 29, no. 2 (2005).

Granovetter, M. "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness." *American Journal of Sociology*. vol. 91, no. 3 (1985).

Gudynas, E. "Buen Vivir: Today's Tomorrow." *Development*. vol. 54, no. 4 (2011).

H. Shahraki & V. Sarani, "Development and its Evil Twin: The Situational Analysis of Rural Entrepreneurship in Sistan Region." *Community Development (Rural and Urban Communities)*. vol. 11, no. 1 (2019).

Habibi, Nader. "Economic Legacy of Mahmud Ahmadinejad." *Working Paper Series*. Brandies University Crown Center for Middle East Studies, no. 5 (2014). at: https://bit.ly/3MkgzTm

Jamshidiha, G. & H. Nozari. "Changes in the Meaning of Development after the Islamic Revolution in Iran: From Rejecting to Redefining." *Community Development (Rural and Urban Communities)*. vol. 6, no. 1 (2014).

Jørgensen M. & L. Phillips. *Discourse Analysis as Theory and Method*. Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1999.

Knudsen, T. & R. Swedberg. "Capitalist Entrepreneurship: Making Profit through the Unmaking of Economic Orders." *Capitalism and Society*. vol. 4, no. 2 (2009).

McElwee, G. *Developing Entrepreneurial Skills of Farmers*. Lincoln, CA: University of Lincoln, 2005.

Naraghi, E. *The Sociology and Development*. Tehran: Farzan Publishing, 2011. (in Persian)

Ogbor, J. O. "Mythicizing and Reification in Entrepreneurial Discourse: Ideology-Critique of Entrepreneurial Studies." *Journal of Management Studies*. vol. 37, no. 5 (2000).

Razavi, S. A. "An Introduction to the Historical Problems and Contexts of Iran Underdevelopment." *The Monthly book of History and Geography*. vol. 138 (2009). (in Persian)

Shahraki, H. & R. Movahedi. "Reconceptualizing Rural Entrepreneurship Discourse from a Social Constructionist Perspective: A Case Study from Iran." *Middle East Critique*. vol. 26, no. 1 (2017).

Shahraki, Hassan. "Three-Dimensional Paradigm of Rural Prosperity: A Feast of Rural Embodiment, Post-Neoliberalism, and Sustainability." *World*. vol. 3, no. 1 (2022).

_____. "Explanation of Cultural and Social Components of Rural Entrepreneurship: A Qualitative Research." *Journal of Entrepreneurship Development*. vol. 9, no. 4 (2017).

The Global Entrepreneurship Monitor. *Gem 20212022/ Global Report: Opportunity Amid Disruption.* London: 2022.

Venkataraman, S. & S. Shane. "The Promise of Entrepreneurship as a Field of Research." *Academy of Management Review*. vol. 25, no. 1 (2000).

Venkataraman, S. "The Distinctive Domain of Entrepreneurship Research." *Advances in Entrepreneurship, Firm Emergence and Growth*. vol. 3 (1997).

Vosooghi, M. & A. Eemani, "The Future of Rural Development and Sustainability Challenges." *Rural Development Journal*. vol. 1, no. 2 (2010). (in Persian)

Walsh, C. "Development as *Buen Vivir*: Institutional Arrangements and (de)colonial Entanglements." *Development*. vol. 53, no. 1 (2010).